

21 August 2012

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين والسادسة والثمانين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء ٢١ آب / أغسطس ٢٠١٢، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد هلموت هوفمان (ألمانيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٦٨ لمؤتمر نزع السلاح. وأود، قبل أن نشرع في العمل، أن أعرب، باسمي الشخصي ونيابة عن مؤتمر نزع السلاح، عن خالص التعازي لإثيوبيا على فقدانها رئيس وزرائها ميليس زيناوي.

زملائي الأفاضل، أود أن أعرب عن امتناني وتقديري للعمل الممتاز الذي قام به من سبقوني في الرئاسة خلال هذه الدورة السنوية وهم السفير لويس غايغوس تشيريبيوغا ممثل إكوادور، والسفير هشام بدر ممثل مصر، والسفير مينيليك أليمو غيتاهون ممثل إثيوبيا، والسفير كاري كاهيلووتو ممثل فنلندا والسفير جان - هوغ سيمون - ميشيل ممثل فرنسا.

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد قاسم - جومارت توكايف، الذي شرفنا بحضوره معنا اليوم. ونعرب عن امتناننا له على النصائح القيمة التي لا يزال يقدمها لنا.

زملائي، اسمحوا لي، كما جرت العادة، أن أبدي بعض الملاحظات العامة بمناسبة تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

إنه لشرف كبير لي أن أتولى هذا المنصب، وذلك لأسباب عدة، اسمحوا لي بذكر أبرزها:

أولاً، لقد حقق مؤتمر نزع السلاح والهيئات التي سبقته إنجازات مهمة تدعو للفخر في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. فقد شهدت هذه القاعة التفاوض في توقيع معاهدات تاريخية منها: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، واتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢، واتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٣، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦. وتشكل هذه المعاهدات ككل اللبنات الأساسية للهيكل الأمنية العالمية، وبدونها يصبح العالم مكاناً محفوفاً بالمخاطر.

ثانياً، لطالما أبدت الدولة التي أمثلها، وهي جمهورية ألمانيا الاتحادية، رغبة قوية للدفع بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار إلى الأمام. وهذا السعي راجع لدواعٍ تاريخية وهي من جهة تجربة الحربين العالميتين المريعة التي شهدتها القرن الفارط ومن جهة أخرى، تجربة بلدٍ وقع لقراءة نصف القرن في شراك الصراع المسلح الدامي بين كتلتين إبان الحرب الباردة، التي لم تمزق بلدي فحسب إنما أوروبا جمعاء، والعالم في أغلبه إلى معسكرات متنازعة، وهذا بالطبع جزء من الذاكرة الحية لمعظم الموجودين في هذه القاعة.

وإنه لمن الطبيعي أن تحاول جمهورية ألمانيا الاتحادية المساهمة في إرساء عملية مستدامة لنزع وتحديد الأسلحة والانفراج لتخطي هذا الوضع المؤسف بل والخطير، خاصة مع حلول العصر النووي. وقد أعطت تلك الجهود ثمارها بسقوط جدار برلين بعد طول انتظار في عام ١٩٨٩.

لكن، وعلى خلاف ما تفاعلت به بإسراف التنبؤات في السنوات الأولى التي تلت عام ١٩٨٩، سرعان ما تذكر المجتمع الدولي بمرارة أن الخطر لا يزال يطغى على مناطق عدة في العالم. ولهذا السبب، لا تزال الحكومة الألمانية باقيةً على رأيها وأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار هي عناصر لازمة في السعي إلى تحقيق نظامٍ أمميٍّ تعاونيٍّ على المستويين الإقليمي والعالمي.

وهذا ما يقودني مباشرةً إلى مؤتمر نزع السلاح وإلى عملنا المشترك هنا.

زملائي، لست متأكداً من جدوى المناقشات حول ما إذا كان مؤتمر نزع السلاح المحفل متعدد الأطراف الواحد والوحيد والدائم المكلف بالتفاوض بشأن صكوك جديدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. فحقيقة الأمر هي أنه لا يوجد محفل ذو طابع مؤسسي آخر اليوم، عدا مؤتمر نزع السلاح، قادر على المساهمة الفعلية في تحقيق الأمن الدولي من خلال وضع صكوك جديدة بغية استكمال مجموعة القوانين القائمة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ويسمح هذا النطاق الواسع لاختصاص المؤتمر، على الأقل من حيث المبدأ، بمعالجة جميع المسائل والتحديات ذات الصلة في هذا المجال بهدف تحقيق شمولية ممكنة.

ويواصل عدد من الدول إبداء رغبة شديدة في الانضمام إلى المؤتمر - وهي رغبة تجلت مجدداً وبوضوح خلال هذه الدورة - وهذا إن دل على شيء إنما يدل على إمكانيات مؤتمر نزع السلاح التي تحظى بتقدير أطراف عدة في المجتمع الدولي. وكنت لأكون أكثر اعتزازاً بتقليدي منصب الرئاسة لو كان مؤتمر نزع السلاح في وضع يستخدم فيه إمكاناته استخداماً فعلياً، أي في وضع يضطلع فيه بولايته. ولكن للأسف، جميعنا ندري أن هذا ليس هو الحال وذلك لأكثر من عقدٍ من الزمن. ونتيجة لذلك، طغى على هذه القاعة إحساسٌ بالغٌ بالإحباط وخيبة الأمل خلال السنوات القليلة الماضية. ويمكن لأي ملاحظٍ مهتم أن يتحرى هذا الأمر بسهولة من خلال قراءة بسيطة لبعض البيانات المدلى بها هنا - وهي بيانات صادرة عن كامل طيف الانتماءات والتجمعات - كلها تشكيكات إزاء الحال المؤسف الذي وصل إليه المؤتمر.

وهذا الأمر جلي بشكل خاص عندما يشير إليه أصحاب مناصب هامة في بياناتهم من أمثال الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة. وما من موضوع ذكر مراراً وتكراراً في تعليقاتهم أكثر من "جمود" و"مأزق" و"طريق مسدود" في مؤتمر نزع السلاح، والخشية من فقدان المؤتمر لسبب وجوده إذا لم يستطع التخلص من عجزه عن الشروع في العمل الجوهرية من خلال إجراء مفاوضات بشأن وضع صكوك جديدة. ودعوني أقدم لكم بعض الاقتباسات من دورة هذا العام.

لقد صرح الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون في ٢٤ كانون الثاني/يناير بأن "الهيئة الموقرة لا ترقى إلى مستوى التوقعات إذ إن المرة الأخيرة التي أدى فيها

المؤتمر مهامه بموجب التفويض الممنوح له من قبل الجمعية العامة كان في عام ١٩٩٦". وأضاف محذراً إيانا "لن أقف مكتوف الأيدي وهو (أي مؤتمر نزع السلاح) يواجه خطر فقدان وجهته، في حين تشغل الدول بالمفاوضات في محافل أخرى". ودعانا الأمين العام، عند ذكره "للمسؤولية المشتركة" إلى "استعادة الدور المركزي للمؤتمر ولعب دور في تعزيز سيادة القانون في مجال نزع السلاح". وللخروج من هذا المأزق، ناشدنا "تقديم الدعم الكامل لبدء المفاوضات فوراً بشأن قضايا نزع السلاح المتفق عليها".

أما الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لدى المؤتمر، السيد توكايف، فقد صرح في بيان أدلى به في ١٤ شباط/فبراير بأنه يرى أن "الإحباط في المؤتمر كاد يصل إلى نقطة حاسمة"، مشيراً إلى "قلق الحكومات البالغ إزاء وجهة المؤتمر". ودعا الدول الأعضاء إلى "رسم خارطة طريق للخروج من المأزق".

وأخيراً وليس آخراً، بيان رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي الهيئة الأسمى في المنظومة الدولية، والتي تمثل الدول كافة، سعادة السفير ناصر عبد العزيز الناصر، الذي أدلى به في ١٥ أيار/مايو وأعرب فيه عن امتعاضه لكون "إخفاق مؤتمر نزع السلاح في إحراز تقدم ملموس خلال أكثر من عقد من الزمن". قد "وضع بدون شك مصداقية هذه الهيئة الهامة على المحك"، وحث المؤتمر على التكاتف و"القيام بواجبه لدفع الأجندة الدولية إلى الأمام".

زملائي، ليست هذه باقتباسات انتقائية أبداً - بل هي اقتباسات تسلط الضوء ليس فقط على الرسالة التي يسعى المتحدثون إلى نقلها إلينا في جوهرها، وإنما أيضاً على بيانات أدلى بها عدد لا يحصى من الزملاء الحاضرين في هذه القاعة خلال السنوات الفارطة. فلا غرابة، إذن أن تتضمن ورقة العمل التي عممها الرئيس، سعادة السفير غايغوس تشيريبوغا، ممثل إكوادور، في بداية هذه الدورة الرسالة ذاتها التي استندت إليها الورقة في طرح أفكار تسمح للمؤتمر "بالمضي قدماً".

وبالتالي، لا يختلف اثنان حول حقيقة الوضع الذي يمر به مؤتمر نزع السلاح. وليس من باب الصدفة أن ترد هذه العبارات القاسية في وصف هذا الوضع، وما اقترن بها من مناشدات خلال سنوات عديدة.

زملائي، على الرغم من إخفاقنا المستمر في الشروع في عمل جوهري حققنا، إلى حد ما، تقدماً إيجابياً خلال دورة هذا العام أيضاً. وأود أن أستهل بالإشارة إلى مجرد طرح مشروع برنامج عمل على الطاولة للاعتماد، تقدم به رسمياً وبعد مشاورات مكثفة الرئيس، السفير بدر ممثل مصر، في ١٥ آذار/مارس. أما الآن، فمن البديهي أن نتمنى، في أغلبنا، أن نشهد اعتماد برنامج العمل هذا بدلاً من الإخفاق مجدداً، بل أصبح هذا الأمر مفروغاً منه. غير أن طرح برنامج عمل على الطاولة بغرض اعتماده كفل نوعاً من الشفافية، وهذا أمر محمود في حد ذاته. وأنا أشير إلى هذا الموضوع لأن مؤتمر نزع السلاح درج على ترك سبب

الفشل في التوصل إلى توافق في الآراء مبهماً، وهذا أمر يلعب دوراً لا يُستهان به في تنامي مشكلة موثوقية المؤتمر.

وأود أيضاً أن أذكر تطوراً إيجابياً آخر عرفته دورة هذه السنة وهو مبادرة الرئيس التالي، سفير إثيوبيا السيد غيتاهون، بعرض جدول زمني للأنشطة وُضع بالتعاون مع رؤساء آخرين، وذلك بعد الإخفاق مجدداً في اعتماد برنامج عمل. وقد ورد في هذا الجدول إجراء محادثات بشأن جميع بنود جدول الأعمال، مع إضافة مسألة تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح في الجلسة العامة. وتلا ذلك انعقاد المؤتمر ولم يُفض وحسب إلى سلسلة من المناقشات المواضيعية المنظمة حول مواضيع مألوفة، وإنما أدّى أيضاً إلى تفكير منهجي في وضع مؤتمر نزع السلاح والسبل الممكنة للمضي قدماً.

واسمحوا لي في هذا الصدد أن أعرب عن تقديري للتعاون الممتاز بين الرؤساء الستة المتعاقبين بخصوص هذا الموضوع وغيره من المواضيع.

وفي قائمة التطورات الإيجابية، أود أن أذكر أيضاً أن المؤتمر أصغى مجدداً لبيان صادر عن منظمة غير حكومية، مما ساعد على تعزيز الارتباط المحكم بين المجتمع المدني والمؤتمر.

ومن الناحية الإيجابية، أعتقد بوجود تسليط الضوء على مشاركة العديد من الوفود في اجتماع للخبراء العلميين بشأن أحد أهم المشاريع المطروحة على المؤتمر، ألا وهو وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وما اتصل بذلك من مسائل أخرى؛ وقد قامت دولتان عضوان بتنظيم هذا الاجتماع على هامش المؤتمر وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ٤٤/٦٦ المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وقد أظهرت المحادثات التي أُجريت خلال هذا الاجتماع مرة أخرى الاهتمام البالغ الذي توليه أطراف عدة من المجتمع الدولي لإحراز تقدم في هذا المجال.

زملائي، إن واجب الرئيس الأخير للدورة السنوية للمؤتمر هو، في المقام الأول، أن يُلهم النظر في التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح الذي يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة واعتماد هذا التقرير.

وسأبدي بعض الملاحظات والأفكار بشأن هذا العمل وجوانب أخرى من مهامنا في مرحلة لاحقة من الجلسة العامة لهذا اليوم.

أما الآن، فأود أن أبدأ بالتأكيد على الموضوع المزمع تناوله في الجدول الزمني للأنشطة، كما ورد في الوثيقة CD/WP.571/Rev.1 ألا وهو "تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح".

لكن، قبل تناول ذلك الموضوع، أود أن أتناول مسألة من مسائل تدبير شؤون البيت، إذا جاز القول، وأوجه تحية وداع إلى زميلينا. فمدة عضوية سيادة السفير هشام بدر وصلت إلى نهايتها. ولا شك في أن السيد السفير بدر ترك بصمته على عملنا خلال السنوات الأربع التي خدم فيها بلده، مصر، ليس بما لديه من معرفة وسداد رأي وفصاحة فحسب،

وإنما أيضاً بتأييده على طول الخط لطرح مشروع برنامج العمل الحالي على الطاولة من أجل اعتماده. وسفير سويسرا السيد ألكساندر فازيل معنا اليوم في هذه الجلسة العامة للمرة الأخيرة أيضاً وأنا أعلم أنه سيضطلع بمهام أخرى هنا في جنيف وأنا أهنته على ذلك أيضاً. وقد أبلى بلاءً حسناً أيضاً بوصفه دبلوماسياً من الطراز الأول. ونيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي، أود أن أتمنى للسفيرين كل التوفيق في مساعيهم المقبلة.

والآن، هل تريد الوفود أن تشير أية نقطة من النقاط في هذه المرحلة قبل أن نتناول البند المدرج في الجدول الزمني لأنشطة اليوم، وهو تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح؟

سأحيل الكلمة للوفود، راجياً منها ترك جميع الأسئلة المتعلقة بتقرير مؤتمر نزع السلاح الذي سيقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وتناوله ريثما نفرغ من موضوع التنشيط.

وبين يدي الآن قائمة متكلمين طويلة، غير أنني أرغب في إعادة هيكلتها بعض الشيء للبقاء على هذا الترتيب وفهم الوفود التي تنوي التطرق إلى مسائل مختلفة، التنشيط ومسائل أخرى كذلك.

وأعطي الكلمة لليابان.

السيد أمانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يطيب لي بادئ ذي بدء، أن أهنيئكم، سعادة السفير هوفمان، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم دعم وفدي وتعاون التامين معكم خلال فترة رئاستكم.

السيد الرئيس، لقد شددت في بياني منذ أسبوعين على أهمية أن ننقل بدقة واقع الأسلحة النووية للأجيال القادمة. وفي هذا السياق، أود أن أشكر رسل السلام العشرين القادمين إلينا من المدرسة الثانوية لناغازاكي على تشريفنا بحضورهم في هذه القاعة اليوم.

ويزور رسل السلام مكتب الأمم المتحدة في جنيف كل صيف منذ عام ٢٠٠٠، بغية تسليم عرائض قاموا بجمعها، يدعون فيها إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وخلال السنوات الاثني عشرة الماضية، قدموا للأمم المتحدة أكثر من ٨٤٠ ٠٠٠ توقيع. أما اليوم، قبل افتتاح مؤتمر نزع السلاح، فناشدوا مكتب شؤون نزع السلاح وسلموا للسيد يارمو ساريقا، مدير فرع جنيف لمكتب شؤون نزع السلاح ما يزيد على ١٥٥ ٠٠٢ من التوقيعات التي جمعوها هذا العام.

ونظراً للجهود الصادقة التي بذلها بلدي بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، يشجعي كثيراً أن أرى شباباً من قبيل رسل السلام القادمين من مدرسة ناغازاكي الثانوية يساهمون طوعاً في هذه الأنشطة. وأرجو أن تعم رغبتهم في العمل من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية العالم بأسره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً للسفير أمانو على كلمته وعلى كلماته الرقيقة الموجهة لي ويطيب لي أن أرحب برسل السلام القادمين من مدرسة ناغازاكي الثانوية في هذه القاعة وأن أوجه لهم الشكر على عملهم الجيد وأن أهنتهم عليه.

أيود أي وفد الآن أن يأخذ الكلمة بخصوص مواضيع عدا التنشيط والتقرير؟

أرى أن سفير مصر، السيد هشام بدر، يود أخذ الكلمة، فليفضل مشكوراً.

السيد بدر (مصر) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى، وربما الأخيرة، التي أخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، أسمحوا لي أن أهنتكم على توليكم هذه المسؤولية. إنني أهنتكم وفي نفس الوقت أقرُّ بالمسؤولية الملقاة على عاتقكم. وكوني عملت معكم عن كثب أثناء مؤتمر نزع السلاح وكذا في ظل رئاستكم، فإني أثق تمام الثقة في مسؤوليتكم وأدائكم في ترشيد مؤتمر نزع السلاح في المهمة الهامة التي سيضطلع به في ظل رئاستكم والمتمثلة في الاتفاق على تقريره لهذا العام الحاسم. إنني أتمنى لكم الحظ الوافر وأود أن أوجه لكم الشكر على الملاحظات والتعليقات التي أبديتها بشأننا وبشأن رئاستنا. واسمحوا لي أن أعنتم هذه الفرصة لأوجه تحيةً لوفد رسل السلام القادمين من ناغازاكي.

(تحدث باليابانية)

(واصل بالإنكليزية)

عندما وقع الاختيار علي منذ أربع سنوات لأصبح ممثل مصر الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في جنيف، شعرت بفخر خاص لتمثيل بلدي لدى مؤتمر نزع السلاح. فنحن، في مصر، نقدر قيمة مؤتمر نزع السلاح تقديرًا كبيراً، ليس فقط للعمل الكبير الذي قام به في الماضي، وإنما أيضاً بوصفه الحفل التفاوضي متعدد الأطراف الوحيد لشؤون نزع السلاح. وقد تعاملت مع هذه المهمة بروح من المسؤولية وأنا مدركٌ مسبقاً أن القلة القليلة فقط تتعامل مع ما نعتبره في مصر دبلوماسيةً جوهريةً متعددة الأطراف. غير أن البعض حذروني قبل مجيئي قائلين لي: "أنت تعلم أن مؤتمر نزع السلاح يواجه بعض الصعوبات ولم يتفاوض مؤخراً على معاهداتٍ لنزع السلاح، فلا تنتظر إذن الكثير من هذا الحفل". وكنت أعتقد أنهم يبالغون، ولكن، للأسف، تبين العكس.

وشهدت السنوات الأربع الماضية بداياتٍ جديدة، إذ حاولنا إيجاد أمرٍ يدفع بالعمل الجوهري لمؤتمر نزع السلاح إلى الأمام. وشهدنا تطلعاتٍ عديدة وعشنا خيباتٍ أملٍ حقيقية، ولكن بعد مرور أربع سنوات لا يسعني إلا أن أقول إنني عشت تجربة ثرية. والسبب الأول لذلك هو أنه على الرغم من قلة المفاوضات، اكتسبت خبرةً ثرية في جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح وتعين علي تعلم العديد من المفاهيم الغامضة سواء على وجه الأرض أم في الفضاء الخارجي. علاوة على ذلك، فإن التواجد في طريق مسدود وعدم القدرة على رأب الصدع ليس أمراً ينفرد به مؤتمر نزع السلاح دون سواه. فمحافل أخرى لنزع السلاح

تواجه أيضاً مشاكل مشابهة وزملاؤنا الذين قضوا شهر تموز/يوليه في نيويورك يشهدون بذلك. إضافة إلى ذلك، قد يخبركم زملاؤنا السفراء لدى منظمات دولية أخرى، بأن نزع السلاح ليس بالمجال الوحيد الذي يمنع فيه انعدام الاتفاق على برنامج عمل الشروع في عمل جوهري. فمُنظمة التجارة العالمية، على سبيل المثال، تواجه مشاكل مماثلة، بل على نطاق أوسع، فمفاوضات جولة الدوحة لم تؤت أكلها طوال ١٠ سنوات.

إني أعلم أن السفراء المنتهية ولايتهم درجوا على شجب وضع مؤتمر نزع السلاح وأهم يتوقعون فشل هذا الحفل. غير أنني أخشى أن أحالفهم الرأي في هذه النقطة. أولاً لأن طبعي التفاؤل. ثم من غيرنا قد يقدم برنامج عمل بشأن الأفكار المطروحة في آذار/مارس ويظل يتوقع ثماراً طيبة منه؟ لكنني لا زلت متفائلاً أيضاً بسبب ما رأيته خلال الأسابيع الأربعة الماضية كرئيس لمؤتمر نزع السلاح في بداية هذا العام. لقد لمست في الكل التزاماً بمحاولة إنجاح مؤتمر نزع السلاح، على الرغم مما يدور حول مفهوم نجاح المؤتمر من جدل. وشهدت استعداد جميع الأطراف لإبداء ما يمكنهم من مرونة واستعدادها في الواقع من العواصم المشككة في هذه المرحلة. ورأيت أيضاً الشغف في أعين الدبلوماسيين هنا لإمكانية الشروع في عمل جوهري. ونظراً لما رأيته فإنني أؤمن إيماناً كبيراً بهذه المؤسسة وقدراتها. وأنا سعيد لأن خطاب الوداع هذا يصادف الدورة المعنية بتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح فلا يكتمل خطاب الوداع إلا بتناول هذه المسألة. فاسمحوا لي، إذن، بإبداء الملاحظات التالية.

إن مؤتمر نزع السلاح محفلٌ يوفر لنا سبيل تفاوضٍ منظم وموثوق، ولكننا نفعل به ما نشاء. أليست البلدان الأعضاء، لا الحافل، هي من يتفاوض بشأن الاتفاقات الدولية؟ وبالتالي فإن الإخفاق في بدء التفاوض بشأن أي من المسائل الأساسية الأربع يعكس فقط غياب الإرادة السياسية لدى بعض أعضاء المؤتمر الذين يعيقون التوصل إلى توافقٍ في الآراء حول هذه المسائل، ولا يعكس النقائص التي تشوب الحفل في حد ذاته.

وتغيير الحفل للتفاوض بشأن معاهدة ما هو أمرٌ غير مجدٍ أيضاً، لن تتمخض عنه سوى معاهدة انتقائية ينقصها الاكتمال والشمولية، ولن تتفاوض بشأنها العديد من البلدان المعنية ولن تنضم إليها. وستنجح هذه المعاهدة اسمياً فقط وستفضي في الحقيقة إلى نتائج عكسية من خلال التقليل من أهمية المسألة.

إن مؤتمر نزع السلاح ليس بالحفل الذي يعالج مسألة واحدة، بل يتناول جدول أعمال واسع النطاق. والحكم على نجاح هذا الحفل من فشله من خلال التفاوض على معاهدة واحدة، لا سيما في مسألة لا تمثل أولويةً بالنسبة لأغلبية الأعضاء في هذا المؤتمر، هو أمرٌ غير صائب تماماً. ففي الحقيقة، إن كان هناك اختبار حقيقي لنجاح آلية نزع السلاح برمتها، فينبغي أن يكون هذا الاختبار نزع السلاح النووي الذي يمثل أولويةً منذ أول قرار اعتمدته الجمعية العامة وأكدته أول دورة استثنائية كرسستها الجمعية العامة لمسألة نزع السلاح.

ومؤتمر نزع السلاح جزء من آلية نزع السلاح التي أقرتها وأنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. والتفكير في تغيير المؤتمر دون سواه دون إجراء استعراض شامل لآلية نزع السلاح برمتها سيكون دائماً تفكيراً محدوداً وغير مفيد. وبدلاً من ذلك، ينبغي التوجه نحو عقد دورة استثنائية جديدة للجمعية العامة تتناول مسألة نزع السلاح.

وهذا لا يعني البتة أنه لا جدوى من تحسين عمل المؤتمر. بل بالعكس، هناك مجال لتغيير بعض عناصر النظام الداخلي لجعله أكثر فعالية، ولكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا من الداخل ولن يحل ذلك المشكلة الأساسية وهي الافتقار إلى المفاوضات.

وسبق أن ذكرت أن تواجد مؤتمر نزع السلاح في طريق مسدود ليس بظاهرة منعزلة؛ ففي الواقع، تواجه شتى المحافل متعددة الأطراف الضيق نفسه. وأنا أعتقد أن هذه الظاهرة منبثقة جزئياً عن الظواهر الأخيرة التي تمس الدولة فيما يخص التعددية والدبلوماسية متعددة الأطراف. إن النظام الدولي يشهد حالياً تغييراً ونحن الآن في انتظار أن تهدأ الأمور وينتق نموذج جديد للعلاقات الدولية. وهذا ينطبق أكثر على مجال نزع السلاح حيث تأخر كثيراً النموذج الجديد. وينبغي أن يراعي هذا النموذج حاجيات الأمن للدول كافة ولا ينتقي البعض منها فقط. والأهم من ذلك، ينبغي إرساء هذا النموذج على أساس الثقة في النظام وفي قدرته على توفير الأمن للجميع. لكن قبل هذا وذاك، يجب أن يقوم هذا النموذج على أساس الثقة في تنفيذ ما نتفق عليه. فلا يمكننا إنشاء نظام من قبيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينتظر ٤٠ عاماً من أجل الشروع في اتخاذ تدابير تفاوضية بخصوص نزع السلاح النووي، ولم نقم بشيء فيما يتعلق بنزع السلاح النووي بطريقة كافية. كما لا يمكننا أن نتفق على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ثم نترك هذا الاتفاق جانباً لمدة ١٥ عاماً دون أن نحرك ساكناً. إن هذا النموذج هو ما نحتاجه، ولسنا بحاجة إلى مجرد محاولة إصلاح القانون الداخلي للمؤتمر أو المجادلة حول أولويات المفاوضات القادمة والمكان الذي سيتم فيه التفاوض على المعاهدة المقبلة.

وأود أن أستغل فرصة تواجدي أمام جمهور كله آذان صاغية لكي أعرض أفكاري بإسهاب، غير أنني مضطر لتلخيص ملاحظاتي الأخيرة في جملة واحدة. إن كان ينبغي علي أن أخلص ملاحظاتي في جملة واحدة، قد تكون على النحو التالي "إن المشكلة لا تكمن في مؤتمر نزع السلاح، وإنما في ضعف الالتزام بالتعددية وبقضية نزع السلاح، فالحل إذن ليس تغيير المحفل وإنما تحديد الالتزامات بالدبلوماسية متعددة الأطراف وبتزع السلاح، وتنفيذ ما نتفق عليه - وهذا الأمر لا بد منه لإنجاح مؤتمر نزع السلاح ومنظومته".

أوجه إليكم الشكر مجدداً، السيد الرئيس، وأتمنى لكم ولجميع الزملاء الحاضرين معنا هنا، أصدقائي وأصحاب السعادة السفراء، كل التوفيق في السنوات المقبلة. والسلام عليكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بدر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة للرئاسة. واسمحوا لي مجدداً أن أتمنى له كل التوفيق في المنصب الهام الذي سيشغله في القاهرة في وقت يواجه فيه بلده وتواجه فيه المنطقة عديد التحديات.

زملائي الأفاضل، أيود أي منكم أخذ الكلمة بخصوص مواضيع عدا إعادة التنشيط والتقارير؟ ممثل الجمهورية العربية السورية، تفضلوا، لكم الكلمة.

السيد حموي (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أننا نتناول مسائل عامة، أود أن أدلي ببيان بشأن نزع السلاح النووي نيابةً عن مجموعة الـ ٢١.

١- يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابةً عن مجموعة الـ ٢١. وفي البداية، تود المجموعة أن تهنتكم على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح وأن تتوجه بالشكر إلى من سبقوكم في الرئاسة على العمل الذي قاموا به أثناء رئاسة كل منهم.

٢- وتكرر مجموعة الـ ٢١ أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية متعددة الأطراف الوحيدة المعنية بشؤون نزع السلاح، وفي هذا السياق تشدد المجموعة على كون نزع السلاح النووي أول أولوياتها في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

٣- وتكرر المجموعة الإعراب عن قلقها الشديد إزاء الخطر المترص ببقاء البشرية من استمرار تواجد الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. فما دامت الأسلحة النووية موجودة، يبقى خطر استخدامها وانتشارها قائماً.

٤- وتكرر المجموعة موقفها على النحو الذي أعلنت عنه في بيانها السابقة إلى مؤتمر نزع السلاح، وتشير إلى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة - الدورة الاستثنائية الأولى بشأن نزع الأسلحة - وإعلان مؤتمر قمة شرم الشيخ لعام ٢٠٠٩، والوثيقة الختامية لحركة عدم الانحياز، والوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري السابع عشر لحركة عدم الانحياز الذي عُقد في شرم الشيخ في أيار/مايو ٢٠١٢. ونشير، في هذا الصدد، إلى أن أول قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو القرار ١/١ لعام ١٩٤٦، المعتمد بالإجماع، دعا إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية.

٥- وعلاوة على ذلك، خلصت محكمة العدل الدولية، في فتواها الصادرة في عام ١٩٩٦، إلى وجود التزام بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

٦- وأعاد إعلان الألفية الصادر في عام ٢٠٠٠ أيضاً تأكيد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تسعى جاهدة إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية.

٧- وفي حين تشير المجموعة إلى الخطوات التي اتخذتها الدول الحائزة على الأسلحة النووية من أجل تخفيض ترساناتها، تكرر تأكيد قلقها البالغ إزاء بطء التقدم المحرز

نحو نزع الأسلحة النووية، وعدم إحراز هذه الدول لأي تقدم نحو التخلص الكامل من ترساناتها النووية. وتؤكد المجموعة أهمية التنفيذ الفعال لتدابير ملموسة تفضي إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٨- وإذ تشدد المجموعة على التزامها القوي بترع السلاح النووي، تعيد تأكيد الحاجة الملحة إلى بدء المفاوضات، في مؤتمر نزع السلاح، بشأن نزع السلاح النووي دون تأخير. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة من جديد استعدادها التام لبدء المفاوضات بشأن برنامج تدريجي لإزالة الأسلحة النووية إزالةً تامة، بما في ذلك التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية تحظر استحداثها وإنتاجها وتخزينها واستعمالها وتقضي بتدميرها، بما يفضي إلى إزالة الأسلحة النووية إزالةً شاملة وغير تمييزية ويمكن التحقق منها، وذلك ضمن إطار زمني محدد.

٩- وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة أن المبادئ الأساسية المتمثلة في الشفافية والتحقق والارجعة يجب أن تُطبّق على جميع تدابير نزع السلاح النووي.

١٠- وتؤكد المجموعة من جديد أن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية مترابطان جوهرياً ويعزز أحدهما الآخر.

١١- وتؤكد مجموعة الـ ٢١ أن التقدم في نزع السلاح النووي وفي عدم انتشار الأسلحة النووية، من كل جوانبه، ضروري لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتعيد المجموعة تأكيد أن الجهود الرامية إلى نزع السلاح، واتباع نهج عالمية وإقليمية، واتخاذ تدابير لبناء الثقة، هي أمور متكاملة وينبغي، كلما تسنى ذلك، مواصلة معاً، تدعيماً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

١٢- وتؤكد المجموعة مجدداً أن إزالة الأسلحة النووية إزالةً تامة هي الضمانة الوحيدة المطلقة ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وريثما تتحقق الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، تعيد المجموعة تأكيد الحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها.

١٣- وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء النظريات العسكرية للدفاع الاستراتيجي التي تتوخاها الدول الحائزة للأسلحة النووية ومجموعة من الدول والتي تُرسي أسساً منطقية لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وتوجد في هذا الصدد حاجة حقيقية وملحة إلى إلغاء دور الأسلحة النووية في العقيدة العسكرية الاستراتيجية والسياسات الأمنية، وإلى التقليل إلى أدنى حد من خطر استعمال هذه الأسلحة في أي وقت، وتسهيل عملية إزالتها. وفي هذا الصدد، تذكّر المجموعة بتأييدها القوي لأهداف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧١/٦٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ والمتعلق بمسألة "تخفيض درجة

الاستعداد التبعوي لمنظومات الأسلحة النووية"، وكذلك القرار ٤٨/٦٦ الصادر في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلق بمسألة "تخفيض الخطر النووي".

١٤- وتشدد مجموعة الـ ٢١ على مغزى انضمام جميع الدول إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ينبغي لها القيام بأمور منها المساهمة في عملية نزع السلاح النووي. وتكرر المجموعة قولها إنه إذا ما أريد تحقيق أهداف المعاهدة تحقيقاً كاملاً من الأساسي، يمكن استمرار التزام جميع الدول الموقعة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بترع السلاح النووي.

١٥- وتؤكد مجموعة الـ ٢١ مرة أخرى ما تتسم به الدبلوماسية متعددة الأطراف من صلاحية مطلقة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعبّر عن عزمها على تشجيع نهج تعددية الأطراف باعتباره المبدأ الأساسي للتفاوض في هذين المجالين. وفي هذا الصدد، تؤيد المجموعة بقوة أهداف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢/٦٦ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن تعزيز تعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

١٦- وتشير دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بارتياح إلى مداولات الجلسة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٢ في فيينا. وتدعو دول المجموعة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى التنفيذ الكامل لتوصيات إجراءات المتابعة التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ فيما يتعلق بالركائز الثلاث للمعاهدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بأعمال مؤتمر نزع السلاح والشرق الأوسط، ولا سيما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وتكرر دول المجموعة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تأكيد أهمية التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتسريع الخطوات الملموسة التي تفضي إلى نزع السلاح النووي، الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وتحيط علماً بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية وافقت على تقديم تقارير عن تعهداتها المتعلقة بترع السلاح النووي إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠١٤، وأن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ سيتولى التقييم والنظر في الخطوات التالية من أجل التنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة.

١٧- وفيما يتعلق بتنفيذ القرار الصادر في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، ترحب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالخطوات الأولية المتخذة لتنفيذ إجراءات المتابعة التي اتفق عليها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ بشأن عملية تؤدي إلى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وتشير دول المجموعة إلى أن هذا القرار كان عنصراً أساسياً في حزمة القرارات التي اعتمدت في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها الذي عُقد في عام ١٩٩٥، وفي الأساس الذي عليه تم تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى دون تصويت. وتطلع المجموعة

إلى نجاح مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وترحب المجموعة بالجهود التي يبذلها الميسر وتدعو الأمين العام للأمم المتحدة والجهات المشاركة في رعاية قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط إلى مواصلة بذل كل الجهود لإنجاح مؤتمر عام ٢٠١٢. كما تشير دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في هذا السياق إلى تأكيد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة النووية.

١٨- وتؤكد المجموعة مجدداً استعدادها لتقديم مساهمات بناءة في أعمال المؤتمر، وتود في هذا الصدد أن تذكر بمحتويات الوثائق CD/36/Rev.1 و CD/116 و CD/341 و CD/819؛ و CD/1388 و CD/1462 و CD/1570 و CD/1571 و CD/1923، التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ تحقيقاً لهذه الغاية.

١٩- ونظراً إلى التزام مجموعة الـ ٢١ القوي بترع السلاح النووي وإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية، فإنها تكرر اقتراح الخطوات الملموسة التالية:

- إعادة تأكيد التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماً مطلقاً بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛
- إلغاء دور الأسلحة النووية في النظريات الأمنية؛
- قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية باعتماد تدابير للحد من الخطر النووي، مثل إلغاء حالة التأهب النووي وخفض الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية؛
- التفاوض على صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من خطر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها؛
- التفاوض على اتفاقية بشأن الحظر الكامل لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛
- التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية تحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة النووية وتدمير تلك الأسلحة، مما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه في إطار زمني محدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أوجه الشكر لسعادة السفير على بيانه نيابة عن مجموعة الـ ٢١ وعلى كلماته الرقيقة الموجهة للرئاسة.

أيود أحد منكم أخذ الكلمة في مسائل عدا إعادة التنشيط والتقريب إلى الجمعية العامة؟

إني لا أرى أحداً يريد أخذ الكلمة. وبالتالي فلنتناول موضع جدول أعمالنا اليوم وهو "إعادة تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح".

ولكن، قبل أن أعطي الكلمة لأول متحدثٍ على قائمتي، اسمحوا لي بأن أبدي بعض الملاحظات التمهيدية.

إن هذا النقاش بالغ الأهمية. فبعد الجلسة العامة المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه، هذه هي المرة الثانية في هذه الدورة السنوية التي يرد فيها موضوع "إعادة تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح" في الجدول الزمني للأنشطة. وأعتقد أنه من المناسب أن يتناول مؤتمر نزع السلاح هذا البند من جدول الأعمال بشكل مركّز بعد أن اتخذ الأمين العام للأمم المتحدة هذه المبادرة الحميدة بعقد اجتماع رفيع المستوى يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في نيويورك بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات متعددة الأطراف المعنية بترع السلاح والتي شهدت مشاركة عددٍ مذهلٍ من وزراء الخارجية، وأيضاً في ضوء أنشطة أخرى في هذا الاتجاه. وأود هنا أن أسلط الضوء على النقاش الذي تناول هذه المسألة في الجمعية العامة يوم ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، علاوة على كون المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح خصص الحصة الأكبر من دورته السادسة والخمسين المعقودة في منتصف عام ٢٠١١ للمسائل التي طُرحت في الاجتماع رفيع المستوى. وأخيراً وليس آخراً، أود أن ألفت انتباهكم إلى النقاش المحتدم جداً الذي شهدته اللجنة الأولى للجمعية العامة المعقودة عام ٢٠١١، والذي دار بشأن أربعة مشاريع قرارات قبل تناول مسألة إعادة تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح و/أو المضي قدماً بالمفاوضات متعددة الأطراف المتعلقة بترع السلاح.

لقد أخذ سبعة وعشرون وفداً الكلمة في جلستنا العامة المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه بشأن هذه المسألة. وهذا يظهر الأهمية الكبيرة التي تحظى بها، عن جدارة في رأيي. كما أظهرت البيانات آراءً مختلفة جداً. أما الآن، فسأمتنع عن محاولة وصفها أو هيكلتها نقاش اليوم. ما سأقوم به هو أن أعرب عن أملٍ في أن تفضي جميع هذه المناقشات والمسامحة، في أقرب الآجال الممكنة، إلى نتائج عملية تدفع بمشروع مفاوضات نزع السلاح متعدد الأطراف إلى الأمام بطريقة ملموسة وثمررة.

أما الآن، وبغية استهلال مناقشات اليوم بخصوص هذا الموضوع، كنت أنوي إعطاء الكلمة للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد قاسم - جومارت توكاييف، لكنه اضطر للأسف للمغادرة لأن لديه التزامات أخرى، ولكنني أعتقد أن نائب الأمين العام، السيد ساريف، سيقراً بيانه.

السيد ساريغا (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم السيد الرئيس وقبل أن أقرأ بيان السيد توكايف، الذي يحضر تظاهرة أخرى في قصر الأمم بشأن اليوم العالمي للعمل الإنساني، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أهنتكم على تقلدكم هذا المنصب وأن أتمنى لكم كل التوفيق وأن أعرب لكم عن دعم الأمانة خلال الأسابيع الأربعة القادمة. والآن، سأقرأ على مسامعكم البيان الذي كان السيد توكايف ينوي إلقاءه عليكم وفيما يلي نصه:

"السيد الرئيس، زملائي الأعزاء، بادئ ذي بدء اسمحوا لي بأن أوجه تهاني لسعادة السفير هوفمان على اضطراره بالمسؤوليات الرئاسية في مؤتمر نزع السلاح. ولا شك في أن خبرته الثرية ومهنيته الفائقة ستخدمان مؤتمر نزع السلاح في هذه الأوقات العصيبة التي يمر بها.

"ومع اقتراب نهاية دورة عام ٢٠١٢ لمؤتمر نزع السلاح، علينا جميعاً أن نقر بأن محفلنا لا يزال عاجزاً عن تجاوز الخلافات بين أعضائه والبدء في المفاوضات بشأن أي بند من بنود جدول الأعمال. وبالتالي، يواصل المؤتمر إضاعة فرصة ثمينة لتقوية سيادة القانون في مجال نزع السلاح ولتقديم ما ينتظره المجتمع الدولي منا.

"وكما شدد الأمين العام للأمم المتحدة مراراً وتكراراً، وكذا عددٌ متزايدٌ من الممثلين رفيعي المستوى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن إخفاق المؤتمر لأمرٌ مؤسفٌ وغير مقبول. ومن الواضح أن للاستمرار في حالة الجمود الراهن هذه آثاراً تبعث على القلق بخصوص دور مؤتمر نزع السلاح ووظيفته، بل وحتى مستقبله.

"وفي ظل رئاسة إثيوبيا، وافق المؤتمر في أيار/مايو الماضي على جدول زمني يضم دورتين من المناقشات الجوهرية في الجلسة العامة خلال الجراين الثاني والثالث من دورته لعام ٢٠١٢. وهذه المناقشات تشرف على النهاية الآن. وركزت على البنود الجوهرية من جدول الأعمال ولكنها أبرزت أيضاً اجتماعين، منهما اجتماع اليوم، مخصصين لمسألة إعادة تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، ونحن في أمس الحاجة إليها. ويسعدني إدراج هذا الموضوع في الجدول الزمني المتفق عليه، وأنا أؤمن أن هذا يعكس الاهتمام البالغ والمتزايد الذي يوليه الأعضاء لخطورة الموقف.

"وقد تمخض عن هذه المناقشات أفكارٌ شتى للمساعدة في تنشيط عمل المؤتمر، منها إعادة النظر في توافق الآراء وكذا تقييم شامل للعلاقات التي تربط مختلف الهيئات في آلية نزع السلاح كنقطة بداية لجعلها في الأخير أكثر فعالية. وعلى الرغم من أن بعض هذه الأفكار تبدو مثيرة للجدل، إلا أن هناك، كما سبق لي وأن ذكرت في ملاحظاتي يوم ١٤ شباط/فبراير، حاجة متزايدة لتناول موضوع عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح الأعم. وأطلب إلى الوفود كافة أن تنظر جدياً في المقترحات الملموسة المقدمة في هذا البيان.

"لكن، وعلى الرغم من جدوى هذه المناقشات، يجب أن نضع نصب أعيننا أنها لا يمكن أن تحل محل بذل الجهود للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل الذي من شأنه أن ينطوي على مفاوضات بخصوص صكوك قانونية جديدة. وحتى لو سلمنا بأن للمأزق الذي يتواجد فيه مؤتمر نزع السلاح جذوراً سياسية ضاربة في القدم، فلا يمكن أن يكون هذا التسليم ذريعة لعدم الاكتراث والحمول. إن عقارب الساعة تدور ولا يسع المجتمع الدولي الانتظار أكثر.

"وركزت المداولات التي دارت في اللجنة الأولى العام الماضي تركيزاً كبيراً على تنشيط أعمال المؤتمر، والأمر لن يختلف هذا العام. ففي العام الماضي، أرسلت اللجنة الأولى لمؤتمر نزع السلاح رسالة طارئة. وبعد عشرة أشهر من ذلك، قد تدعو الجمعية العامة في الأخير إلى اتخاذ تدابير أكثر صرامة أمام عدم إحراز المؤتمر لأي تقدم. وأنا أؤمن بأن أية جهود تُبذل خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن تستهدف الخروج من حالة الجمود الحالية التي يمر بها مؤتمر نزع السلاح والإبقاء عليه بوصفه المحفل الوحيد والضروري للمفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح.

"وأنا ملتزم تماماً باستعادة دور المؤتمر بوصفه هيئة التفاوض متعدد الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح.

"ويستند التزامي إلى اعتقادي بأن المؤتمر لا يزال قادراً على منح المجتمع الدولي أداة فعالة لتعزيز سيادة القانون في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

"وبالتالي، فلني أحثكم على إيجاد سبيل لتمكين هذه الهيئة من أن تكون على مستوى الحدث قبل أن تصبح فحوى وجودها محل شك. ويجب علينا جميعاً التحلي بروح المسؤولية وبالمهارة لتبرير تواجدها في هذه القاعة التاريخية. ويجب علينا أن نتحلى بالصبر والإبداع، فنحن في حاجة إلى أفكار ومقترحات جديدة للمضي قدماً بآلية التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وكذا مسائل أخرى بشأن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. شكراً لكم السيد الرئيس."

وهنا ختام بيان السيد توكايف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً للسيد ساريفا على البيان الذي أدلى به نيابة عن الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد توكايف، وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة للرئاسة.

والمتمحدث التالي الوارد على قائمتي هو ممثل سويسرا، سعادة السفير فازيل.

السيد فازل (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة تحت رئاستكم، فاسمحوا لي بأن أهنيكم على توليكم هذا المنصب وأن أؤكد لكم تعاوننا معكم في أداء مهامكم. وإنه لشرف لي أن آخذ الكلمة بعد سماع بيان

الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح الذي قرأه للتو نائب الأمين العام. ومرة أخرى، أود أن أشكر الأمين العام للمؤتمر على التزامه في ظل الحالة الصعبة الحالية التي يشهدها المؤتمر وعلى ما يقدمه من دعم. وأود أيضاً اغتنام هذه الفرصة لكي أودع زميلي سفير مصر، السيد بدر، الذي لم يدخر جهداً في المؤتمر خلال هذا العام. وأود أن أقدم له أطيب تمنياتي للمستقبل.

السيد الرئيس، السادة الزملاء الأعزاء، لعلكم تعلمون أنني على وشك أن أتقلد منصباً جديداً، حيث سأصبح قريباً ممثل سويسرا الدائم الجديد لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. ونتيجة لذلك، سأترك مناصبي كممثل دائم لدى مؤتمر نزع السلاح. وبصفتي الشخصية، عليّ أن أقول أنني أقدم على هذه الخطوة بشيء من الأسف. وذلك بالأخص لأنني أقدر روح التعاون التي تسود أوساط نزع السلاح، وأشكركم جميعاً على التعاون الممتاز الذي استمتعنا به. وأود أن أشكركم أيضاً، السيد الرئيس، على ما وجهتموه لي من كلمات رقيقة.

ومع هذا، سأحجم عن إلقاء خطاب وداع. وسأركز في بياني على جانب أساسي من وجهة نظري ووجهة نظر بلدي، ألا وهو: تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، وهو البند المدرج في جدول أعمال اليوم. وذلك لأنه على الرغم من أنني أترك هذا المنصب ببعض الشعور من الحزن، فإنني أتركه أيضاً وأنا أشعر بأنني لم أتم عملي.

وقد أخذ وفدي الكلمة في الاجتماع الأول بشأن هذا الموضوع، المعقود في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وشددنا حينها على أهمية إبقاء فريق دائم من السفراء والخبراء المعنيين بترع السلاح من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار التي على العالم مواجهتها. وسلطنا الضوء أيضاً على العوامل التي أدت، من وجهة نظرنا، إلى المأزق الحالي وشددنا على مدى أهمية النظر بتعمق أكبر في خيارات تنشيط العمل وعناصره الممكنة، مثلما طلبت ذلك الجمعية العامة.

ولأن هذا الموضوع جد حاسم بالنسبة لمستقبل نزع السلاح المتعدد الأطراف وإحراز التقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، فإنني أخذ الكلمة من جديد لتأكيد بعض النقاط المهمة وتوضيحها.

ففي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أخذت وفود عديدة الكلمة خلال الجلسة العامة الأولى بشأن هذا الموضوع. ونرحب بالاهتمام الذي أثارته مسألة تنشيط أعمال مؤتمر السلاح ولا يمكننا ألا نلاحظ أن السواد الأعظم من الوفود أبدت رأيها في تلك المناسبة. ونستشف من ذلك أن مسألة تنشيط أعمال مؤتمر السلاح تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للعديد من أعضاء هذه الهيئة.

واسمحوا لي بأن أؤكد من جديد أننا لا نتفق مع الرأي القائل بأن المشاكل المتعلقة بالطريقة التي يعمل بها مؤتمر نزع السلاح ناجمة عن عوامل خارجية فقط. ونفهم بالطبع أن

هذه المشاكل قد تجعل من التوصل إلى توافق في الآراء أمراً صعباً للغاية أو حتى غير محتمل، لكننا نرى أن من الصعب قبول أن يظل أعضاء المؤتمر غير قادرين على الشروع على الأقل في مفاوضات في مجال نزع السلاح.

ويتفق الكثير منا مع هذا الرأي وأفكر هنا في الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة أيضاً، اللذين طلبا معاً من المؤتمر أن يصنع مستقبله بيده. كما أكد الأمين العام للمؤتمر، في الخطاب الذي توجه به إلى المؤتمر في ١٤ شباط/فبراير، أن من شأن بعض التعديلات الإجرائية أن تؤدي إلى قدر أكبر من الإرادة السياسية. ونحن نشاطره هذا الرأي.

وفي الآونة الأخيرة، أظهر المؤتمر الدبلوماسي المسؤول عن صياغة معاهدة بشأن تجارة الأسلحة أن التفاوض أمر ممكن، حتى فيما يخص القضايا المعقدة للغاية التي يصعب التوصل بشأنها إلى توافق في الآراء. وقد أكدت هذه العملية أن من الممكن إحراز التقدم مع احترام المصالح المشروعة للجميع في الوقت ذاته. وفي هذا الصدد، شددت بعض الدول على أنه ينبغي ألا نصاب بالإحباط بسبب نتائج المؤتمر المعقود في تموز/يوليه في نيويورك، وأنه يجب مواصلة بذل الجهود وتعزيزها. وإذا لم يكن بالإمكان ضمان إتمام عملية ما، فإن هذا لا يعني أنه لا ينبغي بدؤها. ويجب أن يسترشد أعضاء المؤتمر بهذه الروح وبهذه العملية، لا سيما وأن المصالح القومية محمية حماية أفضل في إطار مؤتمر نزع السلاح بموجب نظامه الداخلي.

وبدلاً من القول إن مردّ هذه الحالة عوامل خارجية، ينبغي لأعضاء المؤتمر التركيز بجدية على تغيير الأمور أو، على الأقل، تركيز جهودهم على الجوانب الواقعية للإصلاح. ومن جهتنا، نحن مقتنعون بأن التغيير ضروري. ولن يخدم الوضع الراهن سوى مصالح أقلية، تتمثل بالأخص في الدول الحائزة للأسلحة النووية، على حساب أغلبية الدول.

وفي هذا الصدد، نود الإعراب عن شكرنا الخاص لجميع من قدموا مقترحات ملموسة بشأن خيارات ممكنة ينبغي النظر فيها بتعمق أكبر من أجل تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونشكر بالأخص السيد توكايف على مختلف اقتراحاته المتنوعة. ويتضمن أيضاً المقترح الذي تقدمت به المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية في ١٤ حزيران/يونيه الماضي بشأن التفاعل بين مختلف أطراف آلية نزع السلاح، أفكاراً جديدة ومفيدة. ويبدو أن فكرة محاولة التفكير من جديد في أدوار مختلف أطراف آلية نزع السلاح لكي تستعيد هذه الآلية فعاليتها هي فكرة صائبة ولا تخلو من إمكانيات.

وهكذا، فقد قدمت مجموعة من المقترحات تستحق اهتماماً أكبر. ولن أقدم قائمة شاملة بهذه المقترحات، بل سأركز ببساطة على بعض منها، وهي: استعراض مسألة قصر مدة ولاية الرؤساء؛ والنظر في إمكانية توسيع عضوية المؤتمر، مثلما ينص على ذلك النظام الداخلي؛ ومواءمة جدول الأعمال بشكل أكبر مع الحقائق والتحديات الراهنة؛ وتحسين إمكانية وصول الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني إلى المؤتمر؛ وإعادة النظر في الإجراء المتعلق بالتقرير الذي يقدم إلى الجمعية العامة لكي يبرز هذا التقرير بشكل أدق الحالة القائمة في

مؤتمر نزع السلاح؛ واستعراض الطريقة التي ينفذ بها جدول الأعمال وفصل الولايات المتعلقة بالمسائل الأساسية الأربع عن بعضها البعض لكي لا يرتبط بدء أو مواصلة التفاوض حول موضوع معين بالتقدم المحرز في مجالات أخرى؛ وأخيراً وليس آخراً، مراجعة التفسير الدقيق لقاعدة التوافق في الآراء فيما يخص تطبيقها على المسائل الإجرائية.

وبينما أعلنت وفود عديدة عن استعدادها للعمل بشأن هذه المسائل، فقد تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي منها حتى الآن. ولذا، فإننا نرى أنه ليس من المهم فقط ضمان استمرار النقاش حول هذه المسألة، بل أيضاً إجراء ذلك بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

ولهذا، فإن من الأساسي أن يزيد ويكثف المؤتمر جهوده في السنة المقبلة بهدف تنشيط أعماله. كما ينبغي أن يجري ذلك بأسلوب أكثر تنظيماً من الأسلوب المتبع في السنوات الأخيرة. وأود أن أؤكد أن مثل هذا النهج المنظم لسير عمل المؤتمر ليس فكرة جديدة أو أمراً جديداً في حد ذاته. فقد اتبع المؤتمر مسبقاً نهجاً كهذا فيما مضى.

وبالتالي تقترح سويسرا الشروع في عملية منظمة للاستعراض الداخلي داخل المؤتمر في العام القادم. وسيكون من المناسب أيضاً وضع قاعدة تنص على ضرورة إجراء هذه العملية وتنفيذها بشكل دوري. وجميعنا معتادون على الاستعراضات الدورية لمعاهدات نزع السلاح. ومن وجهة نظرنا، لا يمكن للمؤتمر إلا أن يستفيد من مثل هذا الاستعراض الدوري.

ورغم أن على المؤتمر أن يعمل على المستوى الداخلي من أجل تنشيط أعماله، ينبغي أن تُبدل الجهود في هذا المجال على نطاق أوسع أيضاً. وتدعونا الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٦٦ إلى استكشاف الخيارات والمقترحات والعناصر الكفيلة بتنشيط أعمال آلية الأمم المتحدة لترع السلاح بمجملها، والنظر فيها وترسيخها. وقد تحقق هذا من خلال عقد اجتماعين بشأن الموضوع هذا العام.

وقررت الجمعية العامة أيضاً أن تستعرض التقدم المحرز في هذا المجال خلال دورتها السابعة والستين. لذا، فإن التقرير الذي سيقدمه مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة هذا العام أهمية خاصة. وينبغي للتقرير أن يبرز على النحو المناسب آراء الأعضاء بشأن مسألة تنشيط أعمال المؤتمر والمقترحات الملموسة المقدمة هنا. ولا بد من ذلك لكي تقيم الجمعية العامة الحالة بصورة كاملة. كما سيسمح ذلك بإجراء نقاش بناء خلال هذا الخريف حول تنشيط أعمال آلية نزع السلاح.

وفي الختام، ومثلما قلنا مسبقاً، شأننا شأن العديد من الوفود الأخرى، فإن المؤتمر ما زال يستطيع تحقيق أشياء عظيمة. لكن، لكي يؤدي المؤتمر من جديد الدور التي كلفه به المجتمع الدولي وما زال ينتظره منه، لا بد من عملية تحديث لتعزيز مواطن قوته ومعالجة مواطن ضعفه.

ومن وجهة نظري الشخصية، من المهم جداً بالنسبة لي أن أرى مؤتمر نزع السلاح يستأنف أداء دوره كمحفل دولي للتفاوض بشأن مسائل نزع السلاح. ولا يسعني سوى أن

أشجعكم على مواصلة جهودكم بهدف تحقيق هذا الهدف وأتمنى لكم كل النجاح في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل سويسرا على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. وأود أن أهني مرة أخرى السفير فازل على تعيينه وأتمنى له كل التوفيق. وأود أن أقول أيضاً إنه يحظى بمكانة ذات أهمية خاصة بالنسبة إلينا بما أنه ممثل الدولة المضيئة لنا في جنيف.

زملائي الكرام، لدي على قائمتي ١٥ متحدثاً، إن كان حسابي صحيحاً، والمتحدث التالي على القائمة هو ممثل الأرجنتين. ولك الكلمة سعادة السفير بيدرو دالوثو.

السيد دالوثو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أهنيكم على تقلدكم الرئاسة وأتمنى لك كل النجاح في الأسابيع القادمة عند مناقشتنا للتقرير النهائي للمؤتمر إلى الجمعية العامة. واسمح لي السيد الرئيس بأن أعرب، من خاللكم، عن تهنئي للرؤساء السابقين لدورة عام ٢٠١٢، وأن أشكرهم على ما بذلوه من جهود لضمان بدء عمل جوهرية. وأود أيضاً أن أودع الممثل الدائم لمصر وأن أتمنى له مستقبلاً مهنيًا ناجحاً في عاصمة بلده، وأن أوجه التحية لسفير سويسرا الذي سيغادرنا، مع تهنئته طبعاً على مهامه الجديدة التي سيتولاها في هذه المدينة.

وخلال ما تقدم من مناقشات حول تنشيط أعمال المؤتمر، بما فيها القمة الرفيعة المستوى التي عقدها الأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠١٠، أكدت الأرجنتين أنه يجب البحث عن الأسباب الرئيسية لحالة الشلل التي يعيشها هذا المحفل في الآراء المختلفة للدول الأعضاء بشأن مسألة الأمن. وللمسائل الخارجة عن المؤتمر انعكاسات داخلية تجعل من المستحيل تحقيق أدنى قاسم مشترك بشأن مسائل جوهرية، وبعبارة أخرى فإن هذه الانعكاسات تجعل من المستحيل وضع برنامج عمل يسمح لنا بإحراز تقدم من أجل التفاوض بشأن نزع السلاح.

ومن الواضح أن هذه الحالة المستعصية داخل المحفل - وأكرر، بشأن مسائل جوهرية - قد استفحلت في وسط ذي إجراءات عمل صارمة. وبإمكان وفدي أن يدعم مبادرات ترمي إلى جعل أساليب عمل المؤتمر أكثر مرونة، لكن يجب ألا يغيب عن ذهننا أن الحلول المؤقتة لن تحل المشاكل الهيكلية الأكثر بكثير التي يواجهها هذا المحفل.

لكن ومثلما قلنا في البيان الذي أدلىنا به في شهر شباط/فبراير المنصرم، فإن الأرجنتين ترى أن إحدى الخطوات الفورية التي يمكن للدول الأعضاء اتخاذها هي الأخذ بمزيد من المرونة في تفسير ما يستتبعه برنامج العمل. ومن الواضح أن أي برنامج عمل يتضمن جدولاً زمنياً للأنشطة المتعلقة بكل بند من بنود جدول الأعمال فقط دون ذكر الولايات ذات الصلة قد يكون خطوة ملموسة نحو تحقيق توافق أكبر في الآراء. وسيمكن

ذلك من إجراء نوع من التحليل لمعرفة إذا كان من المناسب بدء مفاوضات بشأن بنود وإبرازها في التقرير النهائي للمؤتمر.

ونعتقد أنه كان من الممكن هذا العام مزيد من استكشاف هذه الإمكانيات. لكننا اخترنا إجراء مناقشات في اجتماعات عامة، مع تكرار العملية نفسها للعام السابع على التوالي. وإذا كانت هذه المناقشات تسهل فهم المواقف الوطنية ذات الصلة على نحو أفضل، فإن من الواضح أنها لا تحظى بالزخم اللازم لتسهيل بدء المفاوضات.

ونحن نشاطر مخاوف أولئك الذين يرون مخاطر في اعتماد برنامج عمل مبسط، بما أن هذا يمكن أن يزيد بالأحرى من تبيد أي أمل في التفاوض. لكن لا يمكننا أن نسمح بأن يصبح هذا النوع من الاجتماع الطريقة الجديدة لعمل مؤتمر نزع السلاح. ولهذا السبب، علينا التفكير ملياً في طبيعة الأعمال التي سنضطلع بها في عام ٢٠١٣.

وترى الأرجنتين أن من الضروري الحفاظ بشكل دائم على الحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح. ولهذا السبب، ومن أجل أعمالنا في العام القادم، وحفاظاً على الوضع الراهن، يمكن تعيين منسق خاص معني ببرنامج العمل، تتمثل ولايته في إجراء مشاورات دورية مع الدول الأعضاء وتقديم معلومات بانتظام عما تحزره هذه المشاورات من تقدم إلى المؤتمر في اجتماعاته العامة.

ويمكن للمؤتمر أن يعقد اجتماعات شهرية لتقييم الوضع، دون تعديل نظامه الداخلي، ودون هدر الوقت والجهد في أمور شكلية بحتة. وسيعني عقد اجتماعات بشكل أقل تواتراً أن المؤتمر سيظل قائماً بشكل دائم وأنه لن يصرف النظر عن أهدافه المتعلقة ببدء التفاوض، في الوقت نفسه الذي يواصل فيه استكشاف سبل تكفل التوصل إلى توافق في الآراء. وينبغي ألا يعتبر عقد اجتماعات بشكل أقل تواتراً فرصة سانحة لخفض الموارد المخصصة للمحفل. بل بالعكس سيكون من الضروري أن تظل هذه الموارد متاحة من أجل الوقت الذي تصبح فيه الأوضاع مواتية من جديد لاستئناف المفاوضات.

وينبغي ألا يغلق المؤتمر أبوابه على الرغم من أن الدول الأعضاء لم تستطع حتى الآن استخدامه للأغراض التي أنشئ من أجلها. لكن ينبغي ألا يقلص دوره إلى منبر للتشكي من عدم قدرة أعضائه على المضي قدماً نحو نزع السلاح العام والكامل، لأن هذا أيضاً غير مناسب. ومن الواضح أننا قد وصلنا إلى حافة منطقة الأمان، والأمر كذلك حتى بالنسبة لأولئك الذين يدافعون عن وجود هذه المؤسسة وآلية نزع السلاح.

ولا أود الدخول في نقاش بشأن مزايا أو عيوب آلية نزع السلاح الحالية، لكن عليّ أن أؤكد أن المنطق المؤسسي الذي وُضع في عام ١٩٧٨ هو منطق يتماشى مع مصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ رغم أن ما قد يبدو حالياً هو أننا الوحيدين في اعتبار أنفسنا أطرافاً متضررة.

وترحب الأرجنتين بالاستعراض الجاري للمؤسسات ولا تؤمن بمزايا الوضع الراهن. ولهذا السبب، ستواصل دعم الدعوة إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكرس لزرع السلاح بغية تحديد الإصلاحات المؤسسية التي من شأنها أن تخدم بشكل أفضل أهداف بناء عالم خال من الأسلحة النووية قبل كل شيء.

لكن، وإلى حين إجراء هذا التعديل، ينبغي ألا نخشى إمكانية بحث أي نوع من أنواع المبادرات التي تسمح لنا بالمضي قدماً في هذا المسعى، واضعين في الحسبان، كأولوية من الأولويات، مصالح تلك الدول التي تخلت مسبقاً عن الخيار النووي لأغراض عسكرية.

وقد دأبت الأرجنتين على تأكيد أهمية إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية في أي نوع من المفاوضات. لكن، سيكون من الضروري أن تحرز هذه الدول نفسها - سواء كانت أطرافاً أم لا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - تقدماً ملموساً في الحفل المتعدد الأطراف من أجل إثبات الأهمية التي تزعم إيلاؤها لمسألة الأسلحة النووية.

وفيما عدا ذلك، لن يكون هناك بديل سوى استهلال نماذج أخرى وتجربتها، وهو أمر سيوصف بأنه غير واقعي أو غير بناء جداً أو بأنه مضيعة للوقت. لكن لم يبق الكثير من الوقت أمام الدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تستجيب بالفعل للدعوات من أجل أمن دولي أشمل يجب أن يقوم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين، السفير دالوثو، على بيانه. والمتحدث التالي على قائمتي هو ممثل أوكرانيا، السفير ميمسكول، فليفضل بأخذ الكلمة.

السيد ميمسكول (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد أوكرانيا الكلمة تحت رئاستكم، فإنني أود أن أهنيكم على تقلدكم هذا المنصب. واسمحوا لي السيد الرئيس بأن أعرب لكم عن أسمى عبارات التقدير للأعمال التي قمتم بها وقام بها من سبقكم من الرؤساء إلى يومنا هذا، بما في ذلك المشاورات المستفيضة مع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية والاجتماع المدني، والإدارة الناجحة للمناقشات الجوهرية الجارية بشأن المسائل الأساسية الأربع التي يتضمنها جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم دعم وفدي القوي لمساعيكم.

وإننا نأسف لاستمرار سير أعمال مؤتمر نزع السلاح بهذا البطء. وقد ألقى الجمود الذي دام أكثر من عقد بظلاله على سجل إنجازات المؤتمر. وخلال الدورة المعقودة هذا العام، لم يرق المؤتمر إلى مستوى آمال المجتمع الدولي في أن يفي الحفل بولايته ويشرع في المفاوضات مجدداً. ويبدو أيضاً أن هناك انفصلاً مخيباً للآمال بين مؤتمر نزع السلاح والتطورات الإيجابية الأخيرة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

لكن على الرغم من هذا المأزق الطويل الأمد الذي يشهده مؤتمر نزع السلاح، لم يفقد وفدي الأمل في هذا الحفل ويرى أنه يظل المكان الأنسب للنظر في جدول أعمال نزع

السلاح. وما زال المؤتمر حتى الآن المؤسسة الأفضل من حيث تشكيلته وولايته ومراعاته الأساسية لجدول العمل المتعلق بمسألة الأمن. وفضلاً عن هذا، فإن تجربته الواسعة في أدائه لعمله حتى في أصعب الظروف تثبت أن المؤتمر نزع السلاح مكانة جوهرية في آلية نزع السلاح.

وتعتبر أوكرانيا مؤتمر نزع السلاح المحفل القادر على حل جميع المسائل الملحة في مجال نزع السلاح، شريطة أن تكون هناك إرادة سياسية لتوحيد الجهود من أجل التوصل إلى حل وسط. ورغم فترة المماطلة المطولة، لم يستنفد المؤتمر بعد إمكاناته وبتعبير الأمين العام، فإن التركيز لا ينصب على المركبة بل على سائقها. وفي هذا الصدد، دعمنا جميع مبادرات السيد بان كي مون للمضي قدماً في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما فيها الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠، وأنشطة الجمعية العامة خلال جلستها الخاصة المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١١ ودورتها السادسة والستين.

وتقدر أوكرانيا إدراج موضوع تنشيط أعمال المؤتمر في الجدول الزمني للمناقشات، وهو موضوع ينبغي لنا جميعاً أن نوليه الأولوية في ظل الحالة الراهنة. ومن أجل الوفاء بهذه المهمة، يجب بحث جميع الخيارات القائمة بحثاً مستفيضاً وإذا كانت هناك مجرد إمكانية لإيجاد حل للخروج من المأزق، فينبغي استخدامها دون تأخير.

وقد يكون اعتماد برنامج العمل الموضوعي وتنفيذه الدليل الحقيقي الوحيد على تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. وكما نعلم جميعاً، يتطلب الخروج من المأزق الحالي وتمكين المؤتمر من استئناف أعماله تحقيق توازن دقيق فيما يخص مسألة المواد الانشطارية. ورغم أن السواد الأعظم من الأعضاء مستعد لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن الاختلافات الأساسية بشأن نطاق هذه المعاهدة حالت دون بدء المفاوضات ووضعت مؤتمر نزع السلاح في مأزق.

وإننا ممتنون للرئاسة المصرية للمؤتمر على جهودها المتكاملة من أجل التوصل إلى مشروع برنامج عمل يقبله الجميع، على النحو المقترح في الوثيقة CD/1933/Rev.1، وممتنون أيضاً لزملائنا الروس على مقترحهم الداعي إلى إعادة صياغة المشروع. وتشعر أوكرانيا بخيبة أمل بسبب عدم نجاح هذه المبادرة. ومن وجهة نظرنا، فقد كان ذلك فرصة فريدة من نوعها لسد الفجوة القائمة وإنعاش المؤتمر. وفي الوقت نفسه، نحن على استعداد لتقديم الدعم اللازم لمواصلة بلورة الصيغة السحرية المطلوبة فيما يخص معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بالاستناد إلى الوثيقة CD/1864، التي ستفسح المجال لإمكانية إحراز التقدم بشأن مسائل أساسية أخرى.

ومؤتمر نزع السلاح هو المكان المناسب لذلك. لذلك وبالنظر إلى الطبيعة الخاصة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، سيكون من المثير للجدل، على أقل تقدير، إجراء مفاوضات والتوقيع على المعاهدة دون مشاركة الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا المجال، لا سيما إذا رُوِعت على النحو الواجب الدروس المستخلصة والتجارب غير المستساغة المتعلقة

بمفاوضات بشأن قضايا أمنية أخرى. وينبغي لأي إجراءات تُخرج قضايا جوهرية عن نطاق مؤتمر نزع السلاح، موهنة مكانته بشكل أكبر، أن تقوم على استراتيجية واضحة ومقبولة على نطاق واسع وموجهة نحو تحقيق النتائج، تحدّد قبل اتخاذ قرارات بعيدة المدى. وذلك لكي لا نواجه في يوم من الأيام عملية مطولة أخرى وآفاقاً غامضة مضطربة بسبب احتضار آلية نزع السلاح القائمة.

وفضلاً عن ذلك، علينا أن نعترف بأنه نظراً للوتيرة التقليدية التي تجري بها المفاوضات بشأن قضايا نزع السلاح، ومع إيلاء الاعتبار الواجب للنهج التدريجي المدعوم على نطاق واسع، سيستغرق النظر في المسائل المتعلقة بالإنتاج في المستقبل والمخزونات الحالية، كخطوة تالية منفصلة، وقتاً طويلاً وسيحجب آفاق عالم خال من الأسلحة النووية. لكن بما أن برنامج العمل الموضوعي ما زال هدفاً بعيد المنال، ينبغي أخذ الخيارات التالية بعين الاعتبار.

أولاً، يمكن لمؤتمر نزع السلاح النظر في اعتماد برنامج عمل مبسط أو "خفيف" يتناول جميع المسائل الأساسية الأربع على قدم المساواة. وقد يسمح هذا بالتوصل إلى حل وسط من شأنه أن يتيح فرصة سانحة لبدء عمل موضوعي. وإمكانية تفعيل هذه الممارسة يمكن أن تُخرج مؤتمر نزع السلاح فعلياً من المأزق الحالي. وسيكون في اعتماد برنامج عمل من هذا القبيل رسالة قوية إلى المجتمع الدولي بأكمله وإلى الجمعية العامة بالأخص، تشهد على استعداد مؤتمر نزع السلاح للمضي قدماً.

ثانياً، وحسب رأينا، تتمثل العقبة الرئيسية أمام الجهود الرامية إلى تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح أو حتى اتباع برنامج العمل المبسط، في مسألة اختيار نهج نزع السلاح النووي بصورة عامة. وقد ظل بلدي مصرّاً لسنوات عديدة على دعوته إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، التي تمثل الهدف المشترك لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونرى أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة المطلقة لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وإننا نؤيد الدعوة إلى الاعتماد الفوري لاتفاق دولي شامل بشأن حظر الأسلحة النووية. ولذا، يجب تطوير العملية التدريجية للحد من الأسلحة النووية وإزالتها في الإطار الأوسع للنهج الشامل الخاص بترع السلاح النووي.

وينبغي أن تتوخى الرؤية الاستراتيجية خطوات عملية وتدابير فعالة لترع السلاح يتخذها المجتمع الدولي على نحو شفاف وغير تمييزي ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، لبناء نظام من الصكوك المعززة لبعضها البعض بغية بناء عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ونرى أنه في غياب رؤية واضحة ومدعومة عالمياً بشأن نزع السلاح العام، فقد طال انتظار مناقشة مؤتمر نزع السلاح مناقشة موضوعية للشكل الذي ينبغي أن تتخذه عملية متعددة الأطراف وتدرجية لترع السلاح النووي.

وهناك شكوك معقولة حول إمكانية النجاح في إنجاز أي خطوة ملموسة دون فهم واضح للخطوة التي ستليها في إطار تنفيذ نهج طويل الأمد. ولذا، هناك حاجة ماسة إلى النظر

على نحو مستفيض ومعمق في استراتيجية وخطة لزرع السلاح النووي الشامل، الأمر الذي قد يؤدي في رأينا إلى تنشيط قوي لأعمال مؤتمر نزع السلاح وإلى المساهمة في وضع إطار سياسي متسق من أجل بلوغ هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

ثالثاً، ينبغي النظر إلى أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار على قدم المساواة وإبلاؤها القدر نفسه من الاهتمام. وتشكل المفاوضات الموازية بشأن القضايا التي باتت جاهزة بشكل واضح والتي تحظى بدعم واسع من المجتمع الدولي، الوسيلة الوحيدة الموثوقة لتجاوز الاختلافات المستمرة في الآراء.

وبالنظر إلى الطبيعة الخاصة لجدول أعمال نزع السلاح والقضايا المطروحة الأكثر إلحاحاً - لا سيما إخضاع إنتاج المواد الانشطارية والمخزونات منها لنظام شفاف وغير تمييزي يتم التحقق منه دولياً، فضلاً عن ترسيخ السعي من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق تقديم ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً - يكاد لا يوجد أي خيار بديل مجد في الأفق. وسيساهم التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وبشأن ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً في إطار مفاوضات موازية في بناء الثقة وتعزيز المفاوضات لبعضها البعض، مما سيوفر دعماً مستمراً لعملية نزع السلاح بكاملها.

رابعاً، في حال فشل المقترحات السالفة الذكر، ينبغي للدول الأعضاء، حسب رأينا، أن تركز كلياً على إمكانات مؤتمر نزع السلاح غير المستغلة، التي لم تستكشف للأسف بالتفصيل حتى الآن.

ومن الممكن أن يصبح بدء عملية تحديث مؤتمر نزع السلاح، من خلال زيادة قدرته على أداء وظيفته وفعاليته الإجرائية، نقطة انطلاق لإعادة النظر في جدول الأعمال القديم العهد وفسح المجال أمام العمل الموضوعي. وفي رأينا، لم تحظ للأسف مجموعة المقترحات التي تقدم بها الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد توكايف، بالاهتمام الكافي خلال المناقشات المتعلقة بتنشيط أعمال المؤتمر، وهي مقترحات قد تشكل قاعدة متينة لمناقشات مستفيضة ومعقدة في المستقبل. ويمكن لإجراء تغييرات في هذا الاتجاه، وإن كانت طفيفة، أن يبعث برسالة إيجابية إلى المجتمع الدولي، شريطة أن يهيئ مؤتمر نزع السلاح نفسه لاستئناف أعماله.

واسمحوا لي بأن أوجه الدعوة مرة أخرى إلى مؤتمر نزع السلاح ليتحلى بحسن الإرادة والاستعداد من أجل التوصل إلى حل وسط يمكن من استئناف العمل الموضوعي، وبالتالي تنشيط مسار المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وتأكيد مصداقيته ومشروعيته.

وأوكرانيا، من جهتها، مستعدة لتقديم الدعم الكامل لجهود الرؤساء الستة والدول الأعضاء لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. وأخيراً، اسمحوا لي بأن اغتنم هذه الفرصة لأودع زميلينا السفير بدر ممثل مصر والسفير فازل ممثل سويسرا ولأتمنى لهما كل التوفيق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا، السفير ميمسكول، على البيان الذي أدلى به والكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

زملائي الكرام، هناك ١٢ متحدثاً آخر على القائمة، وبما أنني أود أن أخبركم بالطريقة التي اعتزم بها النظر في التقرير، أرجو منكم أن تدلوا ببيانات قصيرة قدر الإمكان وهناك دائماً إمكانية قراءة صيغة موجزة بالفعل وتقديم البيان بكامله إلى الأمانة لاستنساخه في محضر اجتماعنا.

والمحدث التالي على قائمتي هو ممثل إسبانيا.

السيد جيل كاتالينا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، غني عن القول إنني أتمنى لكم كل التوفيق في مهمتكم.

وإننا مجتمعون هنا اليوم للمرة الثانية من أجل مناقشة موضوع تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، كجزء من دورة الاجتماعات التي تعالج القضايا الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال. ويمكننا أن نقضي الوقت الذي لدينا في أمرين: إما توضيح موقفنا الوطني بصورة أكثر تفصيلاً من الاجتماعات السابقة أو الرد على التعليقات التي أبدتها الوفود الأخرى في حزيران/يونيه - وبعبارة أخرى تأييد هذه التعليقات أو التعارض معها.

ويود وفدي أخذ الكلمة بشأن الأمر الثاني - حيث أننا نرى أن النقاش هو تحديداً ما يغيب عن هذه القاعة بشكل بارز. وللأسف، نحن مقتنعون بأن الفائدة الوحيدة التي يمكن أن نستخلصها من هذه الجلسات هي السابقة المتواضعة المتمثلة في تبادل الآراء في الجلسات العامة. ودون أن أطيل عليكم، سأشير إلى بعض الأفكار التي ذكرت وسأوضح موقفنا منها.

ففي دورة حزيران/يونيه، ناقشت مقترحات مختلفة بشأن تقليص وقت الاجتماع في حال انعدام أي أفق للتفاوض. ويوافق وفدي على جميع هذه المقترحات، أو ينبغي لي أن أقول بالأحرى إنه يوافق على أي مقترح يرمي إلى تحقيق وفورات. وإذا كان ما يثير القلق في الماضي هو إنتاجتنا الضعيفة، فقد بات من الممل اليوم، في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية، عقد اجتماع مرة أو مرتين في الأسبوع لمجرد أن نرى بعضنا البعض في هذا المكان الرائع.

وقد أذيعت أرقام عديدة فيما يخص تكلفة كل دورة من هذه الدورات رغم أنه لم يتقرر بعد أي شيء نهائي. وسمعنا جميعنا الحديث عن التعقيدات التي ينطوي عليها حساب ميزانية هذا المحفل، الذي ليس لديه باب خاص في الميزانية. وفي الظروف الحالية، لا تكتسي معرفة ما إذا كان المؤتمر يكلف الكثير أو القليل سوى أهمية ثانوية لأنه حرصاً على الاتساق، علينا أن نطلب من مختلف المنظمات الدولية تطبيق تدابير التقشف نفسها التي تطبقها يومياً الإدارات الوطنية، وبطبيعة الحال، ليس هناك مبرر لأن يكون هذا المؤتمر استثناء. وأكثر من ذلك، فقد قضى ١٥ عاماً دون تحقيق أي وفورات.

وكان هناك حديث أيضاً عن إصلاح نظام التناوب الخاص بالرؤساء الستة للمؤتمر، ونحن موافقون على ذلك أيضاً. فالنظام الحالي، وإن كان أحسن مما كان لدينا سابقاً، لأنه يتطلب شيئاً من التنسيق، هو أكثر بقليل من استعراض للرؤساء حسب الترتيب الأبجدي. وأي وفد تولى مهمة رئاسة هذا المحفل يدرك - ونحن نعلم ذلك بالتجربة - أنه خلال أربعة أسابيع، ما عدا في حالات استثنائية، نادراً ما يكون لدى حامل المشعل الوقت لتسليم المشعل بقدر من الكرامة، في الوقت الذي يدير فيه وجهه إلى الاتجاه إلى الآخر محاولاً التأكد من أن العبء بات أخف ما يمكن.

وإننا سندعم أي نظام للانتخابات والولايات الواسعة، يتوخى أهدافاً واضحة وتنتج عنه رئاسات قادرة حقاً على القيادة. وليس هذا لأننا نعتقد أن رئاسة أقوى ستساعدنا على الخروج من المأزق الحالي، لكن لأن الرئاسة الحقيقية تمتلك على الأقل القوة المحركة اللازمة لمساعدتنا على إحراز التقدم في اتجاه ما، وهو ذلك الاتجاه الذي ذكرناه من قبل، والذي يرمي إلى توفير الوقت والمال والجهد في غياب آفاق واضحة للتفاوض.

وكان هناك حديث أيضاً عن توسيع نطاق بنود جدول الأعمال لإدراج قضايا ذات صلة لم يغطها المحفل فيما مضى. ونحن لسنا مؤيدين ولا معارضين لهذه الفكرة. ويبدو لنا ببساطة أن هذا النقاش غير مناسب وأنه سيصرفنا عن المشكلة الحقيقية في هذه القاعة وهي: المشكلة الحالية المتمثلة في التعثر دائماً أمام العقبة نفسها. وإذا أزلنا تلك العقبة، أي إذا غيرنا محور تركيز مناقشاتنا، فقد نستمر مع ذلك في التعثر، لأن في هذا القاعة عادة تعثر جد راسخة، وكذلك عادة جعل الآخرين يتعثرون أيضاً أمام أي عقبة تقف حجر عثرة في طريقنا.

والقواعد نفسها (ما يسمى النظام الداخلي) محفوفة بالعقبات، وأولها العقبة التي لا يمكن تذليلها وهي ضرورة بدء كل دورة في كل سنة بتناول برنامج العمل. ومواصلة لاستعارة الحجر مجازياً، فإن إجراءات المؤتمر هذه تعيد إلى الذاكرة أسطورة سيزيف في العالم السفلي. وينبغي لي أن أوضح أن سيزيف هو شخصية في الأساطير اليونانية، كان عقابه على تحدي الآلهة هو دفع صخرة ثقيلة إلى أعلى جبل شاهق؛ ولم تصل هذه الصخرة أبداً إلى قمة الجبل، حيث تتدحرج نحو الأسفل وعلى سيزيف أن يظل يدفعها إلى الأبد. ولهذا، فإن إجراءات المؤتمر تذكر بأسطورة سيزيف في العالم السفلي، لكن في صيغة أشد قسوة شيئاً ما. ولنتخيل أنه في يوم من الأيام، وبعد محاولات فاشلة متنوعة، ينجح سيزيف أخيراً في الوصول إلى القمة ويمنع الصخرة من التدحرج إلى الأسفل. (نجح المؤتمر في إنجاز شيء من هذا القبيل في أيار/مايو ٢٠٠٩ بالموافقة على برنامج العمل الذي تضمنته الوثيقة CD/1864، والذي لم يُنظر فيه أبداً بامعان كاف). وبات سيزيف، وهو مرتاح ومجهد بعد إنجاز العظم، مستعداً لشكر الآلهة، لكن عندما رفع عينيه، شحب وجهه فجأة. فوراء القمة التي وصل إليها، للتو يوجد جبل آخر أعلى لم يكن بإمكانه رؤيته من الأسفل. وفي سياق النظام الداخلي، يتمثل هذا الجبل الجديد في ضرورة أن يوافق المؤتمر على تنفيذ برنامج العمل بعد اعتماده.

وفي حالة من الذهول، شرد ذهن سيزيف للحظة وترك الصخرة تتدحرج على الجبل. وبالتالي، ليس لدى المسكين خيار سوى قضاء عام آخر في دفع الصخرة إلى أعلى الجبل.

وتقتنعنا هذه الخرافة، على الأقل، بالحاجة الماسة إلى تعديل النظام الداخلي، ولا بد لي أن أضيف أنه وراء تحويل مؤتمر نزع السلاح إلى أسطورة سيزيف، هناك بالطبع الانحراف عن التوافق في الآراء الذي أشرت إليه في بياني السابق.

وفضلاً عن ذلك، ينبغي ألا تصرفنا المجموعة الواسعة من المواضيع التي يدعو بعض الأعضاء إلى مناقشتها عن الموضوع الرئيسي للمؤتمر منذ التسعينات، ألا وهو حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. وقد يتساءل البعض إن كانت - أم لا - الخطوة المنطقية المقبلة إلى الأمام هي تعزيز نظام عدم الانتشار، ويبدو لنا هذا أيضاً نقاشاً لا جدوى منه.

وبإمكاننا أن نناقش النهج الذي ينبغي الأخذ به فيما يخص إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ومعرفة إن كان ينبغي أن تغطي هذه الاتفاقية المخزونات من المواد الانشطارية - والطريقة التي ينبغي أن تغطي بها ذلك، أو نوع نظام التحقق الذي ينبغي استخدامه. لكن ما لا نستطيع مناقشته هو مسألة المواد الانشطارية - التي تشكل عنصراً أساسياً في تصنيع الأجهزة المتفجرة النووية - والتي تدخل تماماً في نطاق اختصاصات مؤتمر نزع السلاح بحكم طبيعتها، وعدم التفاوض بشأن حظر لإنتاج هذه المواد - أيّاً كان نطاقها - يعني التخلي عن ولايتنا.

واستغلت بعض الوفود دورة حزيران/يونيه لتقدم لنا مستجدات عن التطورات التي شهدتها النقاش حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في محفل مواز لكن أصغر حجماً. ونحن نؤيد أي مبادرة من شأنها أن تنهي حالة الشلل الراهنة. وموقفنا إزاء هذه المسألة موقف يمكن تسميته بالإرادي. وكما تعلمون، فإن الإرادية مذهب فلسفي يغلب الإرادة على العقل. ونحن نفهم أن فرص نجاح هذه الجهود ضعيفة؛ لكن طالما أن هناك فرصة ضئيلة للنجاح، ستحظى هذه الجهود بموافقتنا وبدعمنا.

وأخيراً، أشار العديد من الوفود في دورة حزيران/يونيه إلى المفهوم القديم القائل إنه لا يمكن تبديل هذا المحفل، أو إنه حتى إذا أُعيد تشكيله، فسيكون ذلك وفقاً لمبادئ مماثلة. ونحن غير مقتنعين بهذه الحجة، لأن فيها عيباً منطقياً: إذ لا يمكن تفنيدها ولا إثباتها؛ وفي الوقت نفسه، يُتوقع منا أن نبقي جالسين في هذه القاعة، في انتظار أن تمنّ علينا اللوحات السوداء والذهبية الموجودة في السقف بإرادة سياسية سماوية. ولهذا، اسمحوا لي بأن اختتم كلمتي بدعوتكم إلى التأمل في مقولة لألكسيس دي توكفيل، أرى أنها تنطبق تماماً على مؤتمر نزع السلاح. فقد قال دي توكفيل "إن المؤسسات التي اعتدنا على تسميتها بالمؤسسات الضرورية ليست أحياناً سوى مؤسسات اعتدنا عليها".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إسبانيا، السفير جيل كاتالينا، على بيانه. والمتحدث التالي على قائمتي هو ممثل ميانمار.

السيد تان (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يود وفدي أن يتقدم إليكم بأحر التهاني على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونود أن نؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم الرئاسية. وقد تغيب سفير بلدي اليوم، ولهذا أدلي بهذا البيان نيابة عنه. وتعرب ميانمار عن أسى تقديرها لجميع رؤساء مؤتمر نزع السلاح هذا العام على دورهم الفعال ومساهماتهم البناءة في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

ويرغب وفدي أيضاً في الإعراب عن شكره وتقديره الخالصين للسيد قاسم - جومارت توكاييف، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح على دوره الفعال في عملية تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. ويضم وفدي صوته إلى ما أدلى به وفد الجمهورية العربية السورية وما سيدلي به من بيانات باسم مجموعة الـ ٢١.

واسمحوا لي أن أؤكد من جديد في هذا الاجتماع التزام ميانمار منذ عهد طويل بمؤتمر نزع السلاح. ورغم فترة الركود التي طال أمدها، ما زالت ميانمار تولي أهمية كبيرة للمؤتمر باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح المنبثق عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لزع السلاح. ويقيم نزع السلاح النووي الأولوية القصوى على جدول أعمال ميانمار المتعلق بزع السلاح. ووفقاً لهذه الأولوية والالتزام، ما انفكت ميانمار تقدم سنوياً منذ عام ١٩٩٥، مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة. ويكرر القرار المتعلق بزع السلاح النووي، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين دعوتها إلى مؤتمر نزع السلاح بأن يشكل، في أقرب وقت ممكن، ومن باب الأولوية، لجنة مخصصة معنية بزع السلاح النووي في أوائل عام ٢٠١٢. ومن المؤسف أن هذه الدعوة لم توضع موضع التنفيذ. وإلى جانب هذا، فإن ميانمار ملتزمة أيضاً بقضايا مهمة أخرى تندرج على جدول أعمال نزع السلاح، مثل المعاهدة التي تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية. ونحن نرحب بإجراء مفاوضات حول هذه القضايا، في إطار مؤتمر نزع السلاح.

ويشعر وفدي بإحباط كبير بسبب المأزق المستمر الذي يشهده المؤتمر لأكثر من ١٦ عاماً. لكننا لم نفقد الأمل على الرغم من ذلك. وما زلنا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يظل ملائماً باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح. ولا يقتصر الركود على مؤتمر نزع السلاح، بل علينا أن نعترف بأن آلية الأمم المتحدة لزع السلاح برمتها في حالة ركود.

وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لزع السلاح ستكون لها السلطة والمشروعية لكي تستعرض بشكل شامل سير عمل آلية الأمم المتحدة لزع السلاح برمتها، بما فيها مؤتمر نزع السلاح. وسترحب ميانمار بعقد دورة استثنائية رابعة في أقرب وقت.

وفيما يخص توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، ترحب ميانمار بالدعوة المتعلقة بتعيين منسق خاص بشأن هذه المسألة لبحث طرائق الاستعراض دون إصدار أي حكم مسبق على النتائج. وتماشياً مع طبيعة مؤتمر نزع السلاح كمحفل تفاوضي، ندعم تعزيز تفاعل مؤتمر نزع السلاح مع المجتمع المدني في مجال نزع السلاح، لا سيما نزع السلاح النووي. وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة في خطابه إلى المنتدى العالمي للتقشف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، الذي عقد في ناغازاكي في اليابان في ١٠ آب/أغسطس، الرأي القائل بأن التعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ضروري لتخليص العالم من الأسلحة النووية. ويتفق وفدي تماماً مع رأيه.

ومصير مؤتمر نزع السلاح في أيادي الدول الأعضاء فيه. وفي هذا الصدد، ينضم وفدي إلى الأعضاء الآخرين في المؤتمر من أجل الدفع قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ومن أجل هذا الهدف، سنواصل دعوة جميع أعضاء المؤتمر إلى إظهار أقصى قدر من المرونة وإبداء الإرادة السياسية الحقيقية لتحقيق أهداف المؤتمر المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل ميانمار على بيانه. واسمحوا لي أيها الزملاء، قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي، بأن أتلو عليكم قائمة المتحدثين الموجهة أمامي: الاتحاد الروسي، وكوبا، والهند، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وآيرلندا، وإندونيسيا، وهولندا، وشيلي، والسويد، والجزائر.

والمتحدث التالي على قائمتي هو ممثل الاتحاد الروسي، السيد فاسيلييف، فليفضل.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، استمحووا لي بادئ ذي بدء بأن انضم إلى من قدموا لكم التهاني على توليكم الرئاسة، لكي أتمنى لكم كل النجاح وأؤكد لكم استعداد وفدي لمساعدتكم ودعمكم بكل الطرق الممكنة.

وأود أيضاً أن أعرب عن أطيبي تمنياتي للزميلين اللذين سيتركان المؤتمر: السفير بدر ممثل مصر، والسفير فازل ممثل سويسرا. وآمل أن يحتفظ السفير بدر بذلك التفاؤل الذي ميزه في هذا المحفل وأن يستمر السفير فازل في الاستلهام بالواقعية والتفاؤل. وآمل ألا يبقى، مع مغادرتكما، أي تشاؤم في هذه القاعة. وأود أيضاً أن أرحب بالأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، وأن أشيد بجهوده الرامية إلى إيجاد مخرج من الحالة الصعبة التي نوجد فيها.

السيد الرئيس، لقد بدأت عرضكم اليوم بنبذة تاريخية موجزة. وبصفتي ممثل الدولة الخلف للاتحاد السوفياتي، على أن اعترف بأنه كان لنا دور مهم في تقسيم ألمانيا، وربما في تقسيم العالم أيضاً خلال الحرب الباردة. لكن، وربما أهم من ذلك، أود أن أشير إلى أننا اضطلعنا بدور على نفس القدر من الأهمية في توحيد ألمانيا وإنهاء الحرب الباردة. ونتيجة لذلك، فإن تعزيز تعددية الأطراف في العلاقات الدولية عموماً أمر مهم بالنسبة لنا أكثر من أي أمر آخر.

ويمكننا قول الشيء نفسه فيما يخص الآليات المتعددة الأطراف لزرع السلاح وعدم الانتشار، ولهذا فنحن ندعم بنشاط إبقاء الفالوث المتعدد الأطراف الحالي لزرع السلاح، أي ثالوث الأمم المتحدة لزرع السلاح وهو: هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة واللجنة الأولى للجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أن هذه المحافل أثبتت فائدتها وساهمت في الحفاظ على السلام والأمن. ونحن مقتنعون بأنها ما زالت تحتفظ، حتى في وقتنا هذا، بأهميتها كمبرر للسعي إلى التوافق وإيجاد الحلول للتحديات الرئيسية المتعلقة بزرع السلاح وعدم الانتشار، بالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة.

ومؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، وهو يضم بين أعضائه جميع الدول الحائزة على أسلحة نووية. وتُظهر تجربته الكبيرة أنه عندما تتواجد الإرادة السياسية عند الدول، فإن من الممكن إجراء مفاوضات بناءة بشأن مجموعة واسعة من قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار بالاستناد إلى النظام الداخلي القائم، بما في ذلك قاعدة التوافق في الآراء. لكن علينا جميعاً أن نتعلم التعايش مع قاعدة التوافق في الآراء، على أن يكون مفهوماً أنه ينبغي لمصالح دولة أو أكثر ألا تمنع دولاً أخرى من التفاوض بشأن نزع السلاح. وصحيح أيضاً أن المؤتمر يمر بفترة صعبة. ويشكل الخروج من المأزق الذي يعرفه المؤتمر وتعزيز محافل نزع السلاح الأخرى أحد التحديات الرئيسية التي على المجتمع الدولي مواجهتها في المستقبل القريب. وقد أبدينا آراءنا بشأن هذه الحالة في مناسبات مختلفة. وسأكرر فقط أن المأزق الذي يعرفه هذا المحفل لا يعزى، في رأينا، إلى أمور إدارية أو إلى النظام الداخلي، وإنما إلى أمور سياسية لأن نشاط المحفل متصل بشكل مباشر بمسألة الأمن القومي الحساسة.

وبالتالي، نحن مقتنعون بأنه ينبغي ألا نسعى إلى إعادة تنظيم جذرية للمؤتمر أو لآلية الأمم المتحدة لزرع السلاح عموماً، بل يجب أن تدرك الدول ضرورة مراعاة المصالح الأمنية المشروعة للدول الأخرى. وجدير بالتذكير أنه لا يوجد أي محفل آخر لزرع السلاح يزخر بمثل هذه الخبرة والمهارات الإدارية والتقنية الفريدة من نوعها؛ وفي حال إغلاق المؤتمر أو تعليقه، فقد نخسر كل تلك الخبرات والمهارات.

ولا نرى أي بديل آخر سوى العمل باستمرار واجتهاد سعيًا إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج عمل متوازن للمؤتمر. وفضلاً عن إخراج المحفل من فترة الركود الطويلة، يمكن للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل أن يشكل أيضاً بديلاً مجدياً لإصلاح جذري لآلية الأمم المتحدة الخاصة بزرع السلاح. وقد ذكر من قبل أن الاتحاد الروسي قد بذل وما زال يبذل، من جانبه، جهوداً في هذا الصدد.

وأود أن أذكر بأننا اقترحنا في اللجنة الأولى، خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، فيما يخص موضوع برنامج عمل متوازن للمؤتمر، بدء العمل بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية ومواصلة المناقشة الموضوعية بشأن

المسائل الأساسية الثلاث الأخرى - وهي نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية ومنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وخلال هذه الدورة، اقترحنا أيضاً ضرورة التوصل إلى ما يسمى "برنامج عمل مبسط" يمنح ولاية لمناقشة المسائل الأساسية الأربع. ونعتقد أن من شأن هذه المناقشات تهيئة خلفية لدراسة الخبراء المتعلقة بعناصر اتفاق ممكن. وللأسف، ليس هناك توافق في الآراء حول هذا المقترح. ونحن مستعدون طبعاً لمناقشة نهج أخرى بهدف بدء العمل الموضوعي للمؤتمر والحفاظ على مركزه. بيد أننا مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن نقل أي مفاوضات، بما فيها المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خارج المؤتمر، إلى محفل بديل سيؤدي بالفعل إلى انهيار المحفل. وفضلاً عن هذا، وحسب رأينا، إذا تحقق هذا السيناريو، سيكون من غير المحتمل النجاح في إبرام اتفاق عالمي يخدم المصالح الوطنية لجميع الدول، بما أن المحافل الأخرى لن تضم جميع الجهات الفاعلة الأخرى، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبالتالي، لن تأتي المفاوضات بأي نتيجة.

وتظهر المناقشات حول السبل المختلفة لتنشيط أعمال المؤتمر أننا وصلنا إلى مرحلة حرجية، وأنه علينا أن نختار اختياراً مسؤولاً. فإما أن نتوجه نحو حل وسط ونبدأ العمل على نحو عملي بشأن أكثر المشاكل استعجالية في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف، أو أن نواجه تهديد انهيار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح أو شلها التام، وعلى رأسها مؤتمر نزع السلاح. ومثلما أظهرت التجربة، لا يمكننا الاعتماد على الجمعية العامة أو أي هيئة أخرى لتتخذ القرار من أجلنا. ولهذا، ندعو جميع الدول الأعضاء في المؤتمر إلى بذل كل ما في وسعها لمنع الحالة من التدهور. ولم يبق لدينا سوى وقت قليل - حتى نهاية الدورة الحالية - وبالتالي حتى اختتام مناقشة تقرير المؤتمر إلى الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. ولعلنا قد وصلنا إلى نقطة يمكننا أن نفكر فيها، مثل غيرنا من المحافل، في إنشاء "مجموعة أصدقاء" أو "فريق عمل" لدعم مؤتمر نزع السلاح، من أجل منع وقوع مثل هذا السيناريو السلب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فاسيلييف على بيانه. وأخبركم زملائي بأنه بلغني للتو أن الجمهورية العربية السورية تود الإدلاء ببيان باسم مجموعة الـ ٢١ وكذلك بشأن تنشيط أعمال المؤتمر. لقد فاتني ذلك، لذا أود أن أطلب منكم إعطاء الكلمة الآن للجمهورية العربية السورية لتقديم البيان لأنه بيان مجموعة، وبعد ذلك سنستمر حسب القائمة التي قرأها عليكم منذ قليل. لك الكلمة سعادة السفير، لتفضل.

السيد الحموي (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الـ ٢١. وتؤكد هذه المجموعة الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتؤكد مجدداً عزمها على تعزيز تعددية الأطراف كمبدأ أساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتؤكد المجموعة من جديد أن مؤتمر نزع السلاح يظل المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد للمجتمع الدولي في مجال نزع السلاح، وفقاً للولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

وبالنظر إلى ما يطرحه استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها من خطر كبير جداً على الإنسانية وبقاء الحضارة البشرية، تؤكد المجموعة مرة أخرى أن نزع السلاح النووي يظل في مقدمة أولوياتها.

وعليه، تواصل المجموعة دعمها لضرورة الشروع على وجه السرعة وفي وقت مبكر في التفاوض داخل مؤتمر نزع السلاح على برنامج تدريجي لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة في إطار زمني محدد، بما في ذلك التفاوض على اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر حيازة الأسلحة النووية واستحداثها وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستعمالها، بما يفرضي إلى تدميرها في نهاية المطاف.

وبينما تؤكد المجموعة مجدداً أهمية مؤتمر نزع السلاح، فإنها تعرب عن خيبة أملها إزاء عدم تمكن المؤتمر من إنجاز الأعمال الجوهرية المدرجة في جدول أعماله. وتحيط المجموعة علماً بمختلف الجهود المبذولة من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك برنامج عمله المعتمد في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ دون أن يُنفذ، كما تحيط علماً بكافة الجهود والمقترحات اللاحقة المتعلقة بوضع برنامج عمل، وقد قدم آخر المقترحات في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٢ لكنه لم يُعتمد.

وتكرر المجموعة تأكيد ضرورة أن يسارع مؤتمر نزع السلاح باعتماد برنامج عمل متوازن وشامل وتنفيذه استناداً إلى جدول أعماله، وأن يعالج جملة أمور منها المسائل الأساسية، وفقاً لنظامه الداخلي.

وتعتقد المجموعة أيضاً أن تعزيز عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ترتبط بتهيئة البيئة السياسية الملائمة، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول.

وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن قلقها العميق إزاء استمرار غياب التوافق في الآراء بشأن آلية وجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف، لكنها تدعم التأكيد بعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة تركز لنزع السلاح.

وتسلم المجموعة بأهمية مواصلة المشاورات المتعلقة بمسألة إمكانية توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

وتواصل المجموعة دعمها أيضاً لتعزيز تفاعل مؤتمر نزع السلاح مع المجتمع المدني في ميدان نزع السلاح، وبخاصة السلاح النووي، تماشياً مع طابع مؤتمر نزع السلاح كمحفل تفاوضي.

وتود مجموعة الـ ٢١ توديع سفيري مصر وسويسرا وشكرهما على مساهمتهما في أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونتمنى لهما كل التوفيق في مساعيهم القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه باسم مجموعة الـ ٢١. والمتحدث التالي على قائمتي هو ممثل كوبا. لك الكلمة.

السيد كوينتانيا رومان (كوبا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر. ومن منطلق تجربتنا، نعلم أن هذا الوقت عصيب، بما أنه لا بد لنا من التوصل إلى اتفاق بشأن التقرير النهائي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة. ومع هذا، نحن مقتنعون بأنه بفضل مهاراتهم وخبرتهم وتوجيهكم، سننجز أعمالنا بنجاح. ونتمنى أيضاً حظاً سعيداً لسفيري مصر وسويسرا في حياتهما المهنية والشخصية بعد انتهاء مدة ولايتهما في المؤتمر بجنيف.

وتؤيد كوبا البيانين اللذين أدلى بهما سفير الجمهورية العربية السورية باسم مجموعة الـ ٢١. وفيما يخص البند المدرج على جدول أعمال اليوم - أي تنشيط أعمال المؤتمر - نود إبداء التعليقات التالية: إننا نؤكد من جديد أهمية تعددية الأطراف كمبدأ أساسي للتفاوض بشأن نزع السلاح.

وتشكل الحلول المتعددة الأطراف، التي تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة، السبل المستدامة الوحيدة لمعالجة المسائل المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي. وفي إطار آلية نزع السلاح، يضطلع مؤتمر نزع السلاح بدور لا غنى عنه في التفاوض بشأن المعاهدات التي يمكن قبولها على المستوى العالمي. فلو لم يكن هذا المؤتمر موجوداً لتعّين إنشاؤه دون تأخير.

ونحن نأسف لأن المؤتمر لم يستطع إنجاز عمل موضوعي لأكثر من عقد. ويلح البعض على أن سبب ذلك هو أساليب وقواعد عمل هذه الهيئة. لكن كوبا لا تتفق مع هذا الرأي. وليس من باب الصدفة أنه هذه هي المرة الثانية عشرة على التوالي التي تختتم فيها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة أعمالها هذا العام دون التوصل إلى اتفاق بشأن أي توصيات موضوعية. وفضلاً عن ذلك، تعتمد اللجنة الأولى سنوياً العشرات من القرارات، لا سيما تلك المتعلقة بترع السلاح النووي، لكن وبكل بساطة، لا يجري التقيد بها.

وتؤيد كوبا استخدام آلية الأمم المتحدة لترع السلاح، بما فيها مؤتمر نزع السلاح، على أفضل نحو ممكن؛ لكننا مقتنعون بأن الشلل الذي يصيب حالياً معظم آلية نزع السلاح يرجع، أولاً وقبل كل شيء، إلى عدم استعداد بعض الدول لإحراز تقدم حقيقي، لا سيما فيما يخص المسائل المتعلقة بترع السلاح النووي. وينبغي للمؤتمر أن يعتمد، في أقرب وقت ممكن، برنامج عمل متوازناً وشاملاً مع مراعاة الأولويات الحقيقية في مجال نزع السلاح.

وكوبا على استعداد لإجراء مفاوضات، بموازاة المؤتمر، حول معاهدة تزيل وتحظر الأسلحة النووية وتمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتمنح ضمانات أمنية سلبية للدول

غير الحائزة للأسلحة النووية مثل كوبا، وتحظر إنتاج مواد انشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. ونعتقد أن لدى المؤتمر القدرة على إجراء هذه المفاوضات في آن واحد.

وإلى جانب هذا، فإن المقترحات الداعية إلى تغيير الإجراءات، التي سمعناها، لن تتعلق سوى بالجانب التجميلي ولن تخدم جميع المصالح الأمنية للدول الأطراف. وفيما مضى، وبموجب القواعد نفسها، نجحنا في التفاوض حول صكوك دولية مهمة وفي الموافقة عليها. وهذا يدل على أن تغير الأوضاع هو سبب الغياب الحقيقي للإرادة السياسية لدى القوى العظمى، لا سيما القوى النووية، التي لا تود أن تخرز آلية نزع السلاح، بما فيها المؤتمر، أي تقدم. وهذا الوضع الراهن حالياً جد مريح للبعض، الذين يحملون البعض الآخر المسؤولية عن المأزق ويظهرون "نيتهم" المزعومة في التفاوض، في الوقت الذي يحتفظون فيه بترساناتهم النووية. هذه هي الحقيقة، ودعونا نراها كذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كوبا على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. والمتحدثة التالية على قائمتي هي ممثلة الهند، السفيرة سوجاتا ميهتا. لك الكلمة.

السيدة ميهتا (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، يسعدني أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم. ويسعدني أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بعمل ومساهمة كل من السفير بدر الذي سيغادر جنيف والسفير فازيل الذي ستركنا ولو أنه لن يغادر جنيف.

ووفد بلدي يرى من المفيد تذكر أنه منذ أن أخذت تعددية الأطراف شكلها الحالي لم يفتأ المجتمع الدولي يرى أن من المناسب والمفيد وجود محفل دائم للتفاوض بشأن نزع السلاح، أيّاً كان شكله وأياً كانت تسميته، وأن يكون ذا حجم محدود ومستقلاً عن الهيئات التداولية ذات العضوية العالمية، ولديه نظام داخلي مناسب.

وإن كانت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لموضوع نزع السلاح قد حددت مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المعني بالتفاوض بشأن نزع السلاح، فإنها أشارت إلى أن مؤتمر نزع السلاح سيتخذ قراراته على أساس توافق الآراء. وهذا أمر هام بشكل خاص، إذ تكفل هذه القاعدة حماية المصالح الأمنية الحيوية والمشروعة لكل دولة عضو، وتضمن لنتائج المفاوضات الشرعية التي تستحقها صكوك نزع السلاح العالمية. ويرى وفد بلدي أن التخلي عن قاعدة توافق الآراء أو إضعافها من خلال أي شكل من أشكال التمييز المصطنع بين الجانب الموضوعي والجانب الإجرائي، على النحو الذي لوحظ، قد يؤثر سلباً على الثقة التي وضعتها الدول الأعضاء في هذه الهيئة، ومن ثم على فعاليتها أدائها.

وفي حين نشاطات الشعور بخيبة الأمل لفشل مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى في هذا العام في الاضطلاع بمهمته الأساسية المتمثلة في التفاوض بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف، لا يمكننا أن نوجه اللوم إلى النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح. ودعوني أ طرح أيضاً مسألة أوسع، هي أن النظام الداخلي، في رأينا، يراعي مجموعة متنوعة من المواقف. فهو يوفر عدة آليات لتنفيذ الأعمال عن طريق الجلسات العامة، والاجتماعات غير الرسمية، بمشاركة الخبراء أو دون مشاركتهم و"في إطار أية ترتيبات إضافية يوافق عليها المؤتمر". وينص أيضاً على "إنشاء هيئات فرعية، مثل اللجان الفرعية المخصصة، أو الأفرقة العاملة، أو الأفرقة التقنية، أو أفرقة الخبراء الحكوميين". وبالنظر إلى هذه المرونة في اختيار آليات العمل، فإن النظام الداخلي في حد ذاته لا يقف في طريق الاستخدام الابتكاري لأية آلية طالما توقع الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، على نحو معقول، أن أي ترتيب سيقع عليه الاختيار سيخدم غرضاً مثمراً.

وجداول أعمال مؤتمر نزع السلاح يعكس الأهداف القديمة الأزل للمجتمع الدولي المتعلقة بنزع السلاح، وهي أهداف لم يتحقق الكثير منها حتى الآن. وبما أن مؤتمر نزع السلاح هو محفل للتفاوض، فإن إدراج أي بند في جدول الأعمال السنوي لهذا المؤتمر يعني أن المجتمع الدولي يسعى إلى إجراء مفاوضات في إطار المؤتمر من أجل إبرام اتفاقات عالمية بشأن هذا البند. إن خارطة الطريق واضحة. لقد تفاوضنا في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدات عالمية ومعاهدات غير تمييزية متعددة الأطراف تتعلق بفئتين من أسلحة الدمار الشامل، هي: الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية. وينبغي لنا العمل على توخي نهج مماثل في التعامل مع الأسلحة النووية. كما أن التخلص من الأسلحة النووية في العالم لا يزال يحظى بالأولوية العليا في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح.

وقد تحدد ذلك في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ولا يزال يحظى بالأولوية في مجموعة بلدان عدم الانحياز. فعندما وُجدت الإرادة السياسية المطلوبة، اعتمد جدول الأعمال وبرنامج العمل في وقت مبكر من العام على نحو سمح للمؤتمر بالشروع في الأعمال الموضوعية ومواصلتها. ومن ثم فإن المسألة ليست هيكل أو محتوى برنامج العمل. إنما المسألة اليوم أعمق من ذلك، فهي تتعلق بغياب التفاهم بشأن المبادئ الأساسية، وهو ما تجلّى في تفتت توافق الآراء بشأن مسائل نزع السلاح. ويرى وفد بلدي أننا بحاجة إلى تكثيف الحوار فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل إعادة بناء وتعزيز التوافق الدولي في الآراء بشأن نزع السلاح ومنع انتشاره. ونتمس بشكل خاص حاجة إلى حوار هادف فيما بين جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية، من أجل بناء الثقة والاطمئنان والحد من المكانة البارزة التي تحتلها مسألة الأسلحة النووية في الشؤون الدولية ومبادئ الأمن القومي.

وينبغي لنا، ونحن نناقش مسألة تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، أن نتذكر أن آلية نزع السلاح لا يمكن النظر إليها بمعزل عن هيكل الأمن الدولي الأوسع نطاقاً والحاجة إلى

مزيد من الإصلاح في الأمم المتحدة. إن إجراء تغييرات مخصصة ومجزأة لن يكون مثمرًا أو فعالاً بالضرورة. وقد أكدت حركة بلدان عدم الانحياز الحاجة إلى عقد دورة استثنائية أخرى للجمعية العامة تُكرّس لمسألة نزع السلاح، وسيكون ذلك سبيلًا مقبولاً وشرعياً لإعادة النظر في جدول أعمال وآلية نزع السلاح اللذين تمخضت عنهما الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وفي الختام، نرى أن مؤتمر نزع السلاح ليس منظمة لها آليات لتنفيذ البرامج والمشاريع، وإنما هو محفل لديه خبرات قيمة ومصداقية ثابتة يمكن الاستفادة منها عندما نقرر نحن الأعضاء ذلك. ولا يزال لدى المؤتمر الولاية والعضوية والمصداقية والنظام الداخلي للاضطلاع بهذه المسؤولية. ويحدونا الأمل في أن تسفر مداولاتنا اليوم عن إعادة تأكيد الدور المهم لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وأن تساعد مداولاتنا على بناء زخم إيجابي لاستئناف العمل الموضوعي، بما في ذلك المفاوضات التي كنا على أهبة الاستعداد لإجرائها في أيار/مايو ٢٠٠٩ على أساس الوثيقة CD/1864.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الهند، السفيرة ميهتا، على كلمتها. إنني الآن، أيها الزملاء، أنظر إلى الساعة وأشعر ببعض القلق لأنني أعتقد أن من مصلحتكم أن أبلغكم اليوم بالنهج الذي أعتمد توحيه في تناول التقرير. لذلك سأوقف لفترة قصيرة النقاش حول تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح لكي أقدم لكم هذه المعلومات. وبعد ذلك سنرى كم من الوقت يتبقى لنا لمواصلة النقاش حول تنشيط أعمال المؤتمر، وإذا لزم الأمر سأطلب إليكم الإدلاء بهذه البيانات في الأسبوع القادم.

الآن، وكما أشرت إلى ذلك آنفاً، ستحتل مسألة النظر في التقرير واعتماده مكانة الصدارة في فترة الرئاسة الأخيرة للدورة. لكن بودي أن أضيف أنني لا أزال أشعر بأن من واجب كل رئيس أن يستطلع كل إمكانية لإحراز تقدم فيما يتعلق ببرنامجه العمل. والواقع أنني بدأت بالفعل مشاورات في هذا الصدد. ولكنني يجب أن أقول بأسف شديد إنه بالنظر إلى الوضع الذي يعرفه جيداً الحاضرون في هذه القاعة، فإنني لن أحتاج إلى وقت طويل أو جولات كثيرة من المشاورات لكي أتبين أن فرص توافق الآراء حول برنامج عمل لا تزال شديدة الضعف بالفعل في الوقت الحالي.

وعودةً إلى التقرير، أود أن أؤكد في هذا الصدد اقتناعي الراسخ بنظامنا الداخلي الذي ينص في مادته ٤٥ على أن تكون "تقارير المؤتمر واقعية وتعكس مفاوضات المؤتمر وأعماله". والواقع أنني أرى أن من واجبي كرئيس أن أقدم للأعضاء مشروع تقرير يعكس الوضع الفعلي للمؤتمر بأقصى درجة ممكنة من الدقة.

وإن كان صحيحاً أن تقارير مؤتمر نزع السلاح تتناول أساساً الجوانب الإجرائية، فإن ذلك لا يعني أنها ينبغي أن تقتصر على سرد الحقائق الرسمية المجردة، مثل موعد انعقاد الجلسات، وشكل جدول الأعمال، والأشخاص الذين أدلوا ببيانات، والوثائق التي وُزعت.

فيذا أُريد للتقارير من هذا النوع أن تكون ذات فائدة حقيقية تتجاوز الأمور العملية البحتة، فإن للجهات التي تتلقى التقارير أو التي تُوجَّه إليها التقارير، وهي في حالتنا هذه الجمعية العامة للأمم المتحدة، حقاً مشروعاً في أن تعرف من خلال هذه التقارير، كحد أدنى، ما إذا كانت المؤسسة المقدمة للتقارير تقوم فعلاً بمهمتها وتضطلع بالولاية التي عُهد إليها بها. وعلى سبيل المقارنة لا يقبل أحد أن تقصّر شركة مسجلة تقريرها على الإجراءات الرسمية التقنية دون إيراد أي بيانات، أو بإيراد البيانات الأكثر إيهاماً فقط عما إذا كانت الشركة تنجز أي مشاريع أعمال على الإطلاق في السنوات القليلة الماضية - دون الحديث عن تحقيق أرباح.

أيها الزملاء، دعوني أوضح بإيجاز عملية النظر في التقرير واعتماده. كخطوة أولى، أُطلعت هذا الصباح زملائي في مجموعة الرؤساء الستة على مشروع التقرير. وسوف تتسلم جميع الوفود نسخاً أولية بالإنكليزية في أدراجها البريدية يوم الخميس القادم ٢٣ آب/أغسطس. وستتاح الترجمات بجميع اللغات الرسمية يوم ٣٠ آب/أغسطس، أي قبل أسبوعين تحديداً من الموعد المحدد لاعتماد التقرير، وهو ١٣ أيلول/سبتمبر، وذلك وفقاً للشرط المنصوص عليه في المادة ٤٤ من النظام الداخلي.

وستُجرى القراءة الأولى لمشروع التقرير في الجلسة العامة التي ستُعقد يوم الثلاثاء ٢٨ آب/أغسطس. وسأطلب إليكم في هذه الجلسة تقديم تعليقات ذات طابع عام لكن يمكن أن تتضمن إشارات عامة إلى المواضيع التي ترغبون في اقتراح تعديلات بشأنها. وإنني أعتزم القيام بالعمل ذي الصلة بالصياغة في جلسات غير رسمية، ولكن مع توفير خدمات الترجمة الشفوية. ولكي تتمكن من التحضير المناسب لذلك، فإنني أزمع الاختصار على تناول التعديلات التي تُرسل كتابياً إلى الأمانة في موعد أقصاه الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس ٣٠ آب/أغسطس. وأود أن أكرر أنني أتوقع الاختصار على تناول التعديلات التي تُرسل كتابياً إلى الأمانة قبل الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس ٣٠ آب/أغسطس.

وستتولى الأمانة بعد ذلك توزيع جميع التعديلات الواردة، مع الإشارة إلى مقدميها، قبل نهاية ساعات العمل في يوم الجمعة ٣١ آب/أغسطس. وستُعقد أولى جلسات الصياغة بعد الجلسة العامة مباشرة يوم الثلاثاء ٥ أيلول/سبتمبر.

أيها الزملاء، أود أن أعرب عن ثقتي في أن يحظى مشروع التقرير الذي سيُسلم إليكم يوم الخميس المقبل بتوافق واسع في الآراء.

ونظراً إلى أن مسألة قاعدة توافق الآراء لا تزال موضوع نقاش طويل في هذه القاعة - وهنا أمر لا غرابة فيه نظراً للدور الذي أدّاه في جعل الأمور ممكنة أو غير ممكنة في إطار عملنا على مدى العقد الأخير أو نحو ذلك - دعونيؤكد لكم في هذه المرحلة أن مفهوم تعددية الأطراف هو أن العمل على تحقيق توافق في الآراء هدف بالغ الأهمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي القول أيضاً إنه لكي تكون تعددية الأطراف فعالة لا يجب أن نسيء فهم مسألة توافق الآراء بالنظر إليه كوسيلة لإرغام الغالبية العظمى على القبول بالقاسم

الأدين المشترك من حيث النتائج، وأحياناً حتى القبول بأقل من ذلك. ولا ينبغي لنا أن نعيش في أوهام: فإذا أُسيء فهم توافق الآراء على أنه وسيلة مجانية يستخدمها أي شخص للاعتراض على كل ما قد لا يعجبه، حتى وإن كان منعزلاً تماماً عن مسألة لا تتعلق بمصالحه الأساسية، فلن تحقق تعددية الأطراف أية نتائج جوهرية على الإطلاق. فعندما يحدث ذلك، ستكون تعددية الأطراف، بصورة أو بأخرى، مجرد عملية فارغة المضمون. ومؤتمر نزع السلاح مثال جيد على هذا الخطر.

أيها الزملاء، بوصفي رئيساً للمؤتمر فإنني رهن إشارتكم. ويمكنكم التعويل على استعدادي للاستماع للوفود والتشاور معها، كما يسعدني الانضمام إلى اجتماعات الأفرقة إذا رغبت في ذلك. ولكن في نهاية المطاف ستكون نتائج جهودنا بشأن التقرير معبرة عن عملنا الجماعي. وأنا أعول على الدعم الذي سيقدمه كل واحد منكم في إعداد تقرير يعكس بأمانة ما حدث في دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٢.

ويحدوني الأمل في اعتماد التقرير بسرعة. ونظراً إلى أن عدداً من الزملاء سيغادرون لحضور اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية الذي سيعقد في أوسلو في الأسبوع الأخير من دورتنا، فإنني أمل أن نتمكن ميدئياً من اختتام الأعمال المتعلقة بالتقرير في يوم الجمعة ٧ أيلول/سبتمبر، على أن يعتمد رسمياً في الأسبوع الأخير من دورة هذا العام. ومتى تحقق ذلك، سأدعوكم، كالمعتاد، في النصف الثاني من أيلول/سبتمبر إلى اجتماعات غير رسمية لإعداد مشروع قرار مؤتمر نزع السلاح لدورة اللجنة الأولى للجمعية العامة لهذا العام. وسوف ننظم جدول أعمال هذه الاجتماعات غير الرسمية من منظور عملي عندما يبدو من المفيد عقد هذه الاجتماعات.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إنني أتطلع إلى رؤية نتائج أعمالنا بشأن التقرير وإلى إعداد قرار مؤتمر الأطراف، ويحدوني الأمل في أن أقدم إسهاماً مفيداً بفضل مساعدة الأمانة القيّمة جداً.

هذا ما أردت أن أنقله إليكم بشأن عملنا المشترك الذي نحن بصدد.

هل يرغب أحد في تناول هذا البند مباشرة الآن؟

أعطي الكلمة إلى ممثل باكستان، فليتفضل.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): بما أنني أخذ الكلمة للمرة الأولى، اسمحوا لي أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وسأتكلم بإيجاز وفي صميم الموضوع، وأود أيضاً أنؤكد لكم مجدداً تعاون وفد بلدي معكم من أجل إنجاز مهامكم الأساسية، ومنها إعداد التقرير. لقد تفضلتم بتوضيح تصورككم للشكل الذي ينبغي أن تكون عليه التقارير ولكن - بما أنكم سجلتم موقفكم فإنني أيضاً أود أن أسجل موقفي - فالتقرير، بغض النظر عن تفسير الرئيس وفهمه للغرض الذي ينبغي أن يحققه التقرير أو لا يحققه،

إنما هو جهد جماعي للهيئة، وهي مؤتمر نزع السلاح. كما أنني أحيط علماً بما يمكن أن أسميه تفسيركم المبتكر لقاعدة توافق الآراء. إنني أعتقد أن هذا التفسير وثيق الصلة بالمشاورات التي دارت اليوم. لقد استمعنا إلى وفد مصر، مثلاً، وإلى سعادة سفيرة الهند بشأن مفهوم قاعدة توافق الآراء. ومرة أخرى، بغض النظر عن تفسير الرئيس لقاعدة توافق الآراء فإننا جميعاً نعلم ما هي قاعدة توافق الآراء. وفي الختام، أود أن أؤكد لكم مجدداً تعاون وفد بلدي الكامل معكم وتفهمه، وأنا سنتخذ موقفاً بناءً في السعي إلى إنجاز التقرير في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على كلمته، وأرى أن وفد الجزائر يطلب الكلمة، فليفضل.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أولاً أن أنقل إليكم تهنئة وفد بلدي على توليكم رئاسة المؤتمر، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل وتمنياته لكم بالنجاح. إننا ندرك أن بإمكاننا أن نعول على مهارتكم وخبرتكم المهنية لضمان إنجاز أعمالنا بنجاح، لا سيما فيما يتعلق باعتماد برنامج العمل والتقرير السنوي.

ويود وفد بلدي أن يشيد بجهود سلفكم، السيد سيمون - ميشيل، سفير فرنسا، وأعضاء وفده الذين نجحوا في بعث النشاط في أعمالنا أثناء رئاسته للمؤتمر.

وفيما يتعلق بالتقرير السنوي، يود وفد بلدي أولاً أن يشير إلى أن الاستنتاج الذي تفضلتم بعرضه في افتتاح الدورة وأشرتم فيه إلى الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه الدورة يعكس بشكل عام ما تحقق في المؤتمر. فإذا استندنا إلى هذا العرض الوقائي وفقاً للنظام الداخلي وإجراءات المؤتمرات والممارسة المتبعة بشأن العناصر التي ينبغي إدراجها في التقرير السنوي، يمكننا أن نقف في قدرتنا على أن نعتمد، دون مزيد إبطاء، تقريراً يعكس جميع المناقشات التي دارت في المؤتمر.

وفي هذا الصدد، نتطلع أيضاً إلى أن يتناول التقرير، بشكل خاص، أنشطة مؤتمر نزع السلاح، حيث استمعنا باهتمام كبير لما قالته بعض الوفود بشأن ما ينبغي أن يشملته التقرير السنوي، لا سيما أثناء المناقشات التي دارت اليوم بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. ويود أيضاً وفد بلدي أن يشير - وهذا أيضاً للتسجيل في المحاضر - إلى أن هذه المناقشات انطلقت من مبادرة أطلقتها الرئاسة الإثيوبية. ولم تكن المناقشات المتعلقة بتنشيط مؤتمر نزع السلاح ثمرة قرار رسمي اتخذته المؤتمر. لقد ساندنا المبادرة وأشدنا بها، ولكنها لا تزال مبادرة من الرئاسة. ونحن نعتقد، تحلياً بروح قرار الجمعية العامة ٦٦/٦٦ إن أنسب مكان لعقد مناقشات بشأن تنشيط الآلية العامة لتزع السلاح هو الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لتزع السلاح، ولا تزال مجموعة الـ ٢١ وحركة بلدان عدم الانحياز تطلب عقد هذا المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على كلمته، وأرى أن جمهورية إيران الإسلامية تطلب الكلمة، وأفترض أن الكلمة تتعلق أيضاً بإجراءات التقرير لا بالتنشيط لأن أمامي قائمة بالمتحدثين. تفضل بأخذ الكلمة.

السيد داربائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أنني أخذ الكلمة للمرة الأولى في ظل رئاستكم، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر. وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم.

السيد الرئيس، لقد أسهبت في عرض بعض عناصر التقارير الوقائية التي تعكس أعمال مؤتمر نزع السلاح. وأود فقط أن أضيف، إذا سمحتم لي، أن هذا بالطبع هو أحد المبادئ وأنه سيسير بطريقة ما على نسق الممارسات السابقة التي اعتمدها لأننا بالفعل لا نريد أن نُعيد اختراع العجلة. إن لدينا ممارسة متبعة ساعدتنا بالفعل في الوصول إلى توافق في الآراء، وإنني على يقين من أنكم ستأخذون هذا العامل في الحسبان كمبدأ في توجيه أعمال المؤتمر المتعلقة بالتقرير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية. يمكنني أن أؤكد لكم أنني بالطبع لا أخطط لإعادة اختراع العجلة. إنني لا أرى طلبات أخرى لأخذ الكلمة بشأن هذه المسألة تحديداً، ولذلك سأعود إلى قائمة المتحدثين بشأن مسألة تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. المتحدث التالي على القائمة هو ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السفير سو سي بيونغ.

السيد سو سي بيونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم شكراً جزيلاً على منحي فرصة أخذ الكلمة، فلولا ذلك لفاتني الفرصة اليوم.

بادئ ذي بدء، أود أن انضم إلى السفراء والممثلين الذين قدموا تحية الوداع لسفيري مصر وسويسرا اللذين انتهت ولايتهما، وأتمنى لهما أيضاً كل التوفيق في مناصبهما الرفيعة المقبلة. وأود أيضاً، السيد الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإنني على ثقة من أنكم بحكمتمكم وخبرتكم الدبلوماسية ستوجهون بالتأكيد مداولات المؤتمر بطريقة نزيهة وموضوعية ومتوازنة. ويمكنكم أن تعولوا على دعم وفد بلدي وتعاونه.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما سعادة سفير الجمهورية العربية السورية باسم مجموعة الـ ٢١.

إن مبدأ المساواة قاعدة أساسية من قواعد السلوك التي يجب مراعاتها في العلاقات بين الدول. ومن شأن عدم مراعاة مبدأ المساواة أن يؤدي إلى انتهاك سيادة البلدان على الساحة الدولية وإلى ظهور علاقات غير متكافئة فيما بين البلدان بالسماح لبعض البلدان بتصرفات استبدادية وتعسفية وبوضع عقبات في طريق إرساء الديمقراطية في المجتمع الدولي.

والآن، لا تزال بعض البلدان تسعى إلى إبقاء وتعزيز العلاقات غير المتكافئة انطلاقاً من تفوق قدراتها العسكرية. فمن جانب، انتهجت هذه البلدان سياسة الابتزاز النووي، وأهملت اشتراطات ومقتضيات القانون الدولي، وكثفت في الوقت نفسه الاستعدادات لشن هجوم استباقي على بلدان أخرى في أية لحظة. ومثل هذا السلوك يسير في عكس اتجاه متطلبات المجتمع الدولي ويؤدي إلى تقويض السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

إن الكيل بمكيالين إنما هو تعبير عن ممارسة تعسفية متطرفة في العلاقات الدولية، ولا يساعد على تحسن الوضع العالمي. فإذا سُمح بالكيل بمكيالين فإن ذلك لن يؤدي فحسب إلى علاقات دولية غير عادلة ومعقدة، وإنما سيجعل أيضاً من المستحيل تسوية الشؤون الدولية على نحو يتسم بالعدالة. ويرى وفد بلدي أن سياسة الكيل بمكيالين القائمة والعلاقات غير المتكافئة فيما بين البلدان يعوقان تقدم مؤتمر نزع السلاح.

غير أن بعض البلدان تؤكد أن حل مشكلة مؤتمر نزع السلاح يكمن في تغيير أو إعادة تفسير نظامه الداخلي مع بقاء مبدأ توافق الآراء في صميم النظام وكأسلوب للعمل؛ ولكن لا يتفق وفد بلدي مع هذا الرأي. إننا نعتقد أن من الممكن بناء الثقة داخل مؤتمر نزع السلاح وهيئة بيئة سياسية صادقة للتفاوض والتحاور، وذلك فقط عندما تراعي جميع البلدان على نحو كامل مبدأ التعاون والمعاملة بالمثل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

وفيما يتعلق بالخيارات الأخرى خارج إطار هذه الهيئة، فإننا نؤمن أيضاً بأنه لا يوجد بديل لمؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة. فمؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المعني بالتفاوض بشأن نزع السلاح، وفقاً للولاية التي أسندتها إليه الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨، هو الهيئة الوحيدة المخولة صلاحية التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح المقبولة عالمياً. ونغتني هذه الفرصة لكي نكرر دعمنا للتبكير بعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تُكرّس لمسألة نزع السلاح، وهي رغبة تحظى بتأييد أغلبية بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى.

إن نزع السلاح النووي هو أولى المسائل التي ينبغي التطرق لها في مجال نزع السلاح. ولا يمكن أن نقول إن نزع السلاح قد حقق هدفه ما لم يتم كلياً القضاء على الترسانات النووية ومن ثم نزع السلاح النووي. وعلى ذلك، ينبغي أن ننظر إلى مسألة حظر استخدام الأسلحة النووية والقضاء التام عليها باعتبارها المهمة الأساسية لنتزع السلاح النووي. لذلك فإننا نرى حاجة عاجلة إلى بدء مفاوضات مبكرة في إطار مؤتمر نزع السلاح عن طريق برنامج مرحلي يهدف إلى التخلص الكامل من الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. وستقدم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إسهامها الإيجابي في الجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة للمسألة في المستقبل أيضاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السفير سو سي يونغ، على بيانه وعلى كلماته الرقيقة إلى الرئيس.

أيها الزملاء، تشير عقارب الساعة الآن إلى السادسة إلا ثلاث عشرة دقيقة أو أربع عشرة دقيقة. ولا يزال أمامي على القائمة عدد من المتحدثين. وقد تكرم المترجمون الشفويون بقبول العمل لفترة أطول قليلاً، فإذا كانت البيانات أقصر بدرجة معقولة ستتاح لنا فرصة الاستمرار. لذلك أدعوكم إلى أخذ مسألة ضيق الوقت في الاعتبار.

المتحدث التالي على القائمة هو ممثل آيرلندا، السفير كور.

السيد كور (آيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود بدايةً أن أقدم لكم تهنئة حارة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وغني عن القول إن آيرلندا ستقدم لكم كل التعاون والدعم، وأود أيضاً أن أتمنى لسفيري مصر وسويسرا كل النجاح في مهامهما الجديدة، وأشكرهما على إسهاماتهما في مؤتمر نزع السلاح وفي عملية نزع السلاح.

إن هذه المناقشات هي الثانية في سلسلة مناقشاتنا العامة السنوية بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. ومن غير المرجح، بدون مبالغة، أننا سنجد في هذه المناقشات مفتاحاً سحرياً لكسر جمود المأزق الذي منع هذه الهيئة من إنجاز أي عمل موضوعي على مدى أكثر من عقد.

ورغم ذلك، من المهم في هذا المناقشات أن نسجل، مرة أخرى، أسفنا على هذا الفشل وأن نذكر أمرين، هما: أولاً، أن هذا الفشل كان سمة ماضينا، ولكن ليس سمة مستقبلنا بالضرورة؛ وثانياً، أن الوقت قد بدأ ينفد أمام هذه الهيئة. ومن السهل أن نفكر في سبب بسيط واحد لهذا الشلل الذي أصابنا في مؤتمر نزع السلاح. وليس من الصحيح أيضاً أن هناك فشلاً واسع النطاق في الإرادة السياسية على صعيد المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً - فشل قد يبرر بطريقة ما الشلل الذي أصابنا في مؤتمر نزع السلاح - فأعاق دفع مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف إلى الأمام. وحسبنا أن ننظر، خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح، إلى ما أحرز من تقدم وما أبرم من اتفاقات بشأن الذخائر العنقودية والألغام الأرضية المضادة للأفراد حتى نتبين عدم صحة هذا الافتراض.

ومن ثم، لا توجد مبررات أيضاً لإلصاق الفشل بهذه القاعة فحسب. وعودةً إلى الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨، أقول إن المجتمع الدولي أيد إنشاء محفل متعدد الأطراف وحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. وينبغي لنا الآن أن نسأل هل هذا المحفل ضروري للغاية الآن مثلما كان في السابق؟ لقد أشارت ورقة أعدها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، منذ عامين، إلى أن عقد محفل للتفاوض، عندما يتطلب الأمر مفاوضات بشأن مجموعة محددة من مسائل نزع السلاح، لم يعد أمراً ضرورياً.

ومن ثم، فإن وجود هيئة واحدة متعددة الأطراف معنية بمفاوضات نزع السلاح - ذات فعالية - ميزة عظيمة للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة، وكذلك لتعزيز نزع السلاح

الذي هو في حد ذاته عامل رئيسي لتعزيز السلام والأمن الدوليين. ولكن لتحقيق ذلك، ينبغي أن ننظر إلى كل من العملية والجوهر، رغم أنهما بالطبع في هذه الحالة، بشكل ما، وجهان لعملة واحدة. لقد عبّر الأمين العام للأمم المتحدة عن ذلك بوجاهة منذ عامين في افتتاح الاجتماع الرفيع المستوى بشأن أعمال مؤتمر نزع السلاح ودفع مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف إلى الأمام، عندما قال "إن التقدم إلى الأمام يتطلب شجاعة سياسية، وروحاً ابتكارية، ومرونة، وقيادة". ونحن الآن لا نزال عند هذه النقطة.

إن آيرلندا ترى أن قاعدة توافق الآراء، على النحو المفسر والمطبق في مؤتمر نزع السلاح، ينبغي إعادة النظر فيها عندما تتعلق بالمسائل الإجرائية في سياق عملنا. ونحن لا نرى، في سياق هذا الموضوع، أن أي برنامج عمل يتضمن جدول أنشطة للدورة ينبغي أن يخضع، بموجب المادة ٢٨، لتوافق الآراء. إنها وصفة تؤدي إلى الشلل.

نحن نؤيد بقوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي ترغب في الانضمام إلى مؤتمر نزع السلاح. ونرى أن ذلك من شأنه أن يعزز بقوة آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتود آيرلندا أيضاً أن يتحقق ذلك على وجه الاستعجال بالنظر إلى مزايده وبغض النظر عن المسائل الأخرى.

ونحن نؤيد أيضاً بقوة تعزيز الروابط بين هذه الهيئة والمجتمع المدني والدوائر العلمية: فهذا في مصلحتنا مثلما حدث في أماكن أخرى في المحافل الدولية ومحافل الأمم المتحدة.

وإذا كان من المفيد بمكان، وإن لم يكن ذلك بسبب عقد آمال كبيرة على الأمر وإنما لأنه قد يوضح المسائل التي لا تكاد تحتاج إلى أي مزيد من الوضوح - يمكن أن ننظر أيضاً في تعيين منسق خاص للنظر في جميع المسائل المتعلقة بعملنا أو أوجه القصور فيها، ولتقديم توصيات بشأن كيفية المضي قدماً. أما الخيار الآخر، فهو أن ننشئ فريقاً عاماً لفترة محدودة للنظر في المسائل الإجرائية، ومنها مسألة الرئاسة، وكذلك في المسائل الموضوعية مثل كيفية تنفيذ برنامج عمل أو جدول أنشطة.

إننا نكون واهمين إذا نحن ظننا أن مؤتمر نزع السلاح سستظل له دائرة الدعم أو الاحترام في المجتمع الدولي. وفكرة وجود هيئة متعددة الأطراف واحدة للتفاوض بشأن نزع السلاح تحظى بالتقدير، لكن هذا التقدير يتقلص عاماً بعد عام بسبب فشلنا هنا.

وفي الختام، لم يعد أمامنا وقت لالتماس مزيد من الأعذار عن شلل مؤتمر نزع السلاح الصارخ والذي طال أمده. وينبغي لنا أو للجمعية العامة اتخاذ إجراء في وقت قريب: ومن الأفضل أن يُتخذ القرار المتعلق بمؤتمر فعال لنزع السلاح في المؤتمر نفسه، وإلا فليُتخذ في مكان آخر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير كور على بيانه، واسمحوا لي أن أقول إن أمامي الآن ستة متحدثين آخرين في القائمة. المتحدث التالي في القائمة هو ممثل إندونيسيا، السفير يوسوب، فليفضل بأخذ الكلمة.

السيد يوسوب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنتكم على توليكم رئاسة المؤتمر. وأود أن أؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم ودعمنا لمساعيكم الرامية إلى دفع المؤتمر قدماً إلى الأمام. وسأحاول أن أتحدث بإيجاز شديد. إن إندونيسيا تؤيد البيان الذي أدلى به سفير الجمهورية العربية السورية باسم مجموعة الـ ٢١.

ورغم التحديات العديدة التي يواجهها المؤتمر، فإن إندونيسيا لا تزال تشعر بالتفاؤل. فإذا واصلنا بحماس حواراً صريحاً وأميناً فيما بيننا فأعتقد أننا سنجد سبلاً وطرقاً لتقدم المؤتمر. وإندونيسيا تقف على أهبة الاستعداد ويسعدنا أن تشارك وتساهم في هذا الحوار.

من هذا المنطلق، ولكي ننشط المؤتمر، ترى إندونيسيا أن الخطوات التالية ضرورية. أولاً، لا غنى عن الإرادة السياسية. وثانياً، ينبغي أن يعتمد المؤتمر برنامج عمل متوازناً وشاملاً. وثالثاً، نحن نرى فائدة في إنشاء لجنة مخصصة معنية بترع السلاح النووي. ورابعاً، ينبغي أن نجعل العملية أكثر شمولاً عن طريق التوسيع الممكن في نطاق عضوية المؤتمر والمشاركة الممكنة للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية فيه.

وأخيراً، أود أن أحتم كلمتي بالتأكيد مجدداً على دعم إندونيسيا لأعمال المؤتمر. فلنعمل معاً على ضمان تمكين المؤتمر من تنفيذ ولايته والبدء في عمله الموضوعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد يوسوب على بيانه وأثني بشكل خاص على قصر بيانه، إن صح التعبير. المتحدث التالي على القائمة هو ممثل هولندا، السفير فان دن إيسيل.

السيد فان دن إيسيل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، سأبذل ما بوسعي ولكنني لا أعرف إن كنت سأبلغ ما بلغته إندونيسيا. وسأحاول الإيجاز. أولاً، وبالطبع، دعوني أؤكد لكم في بداية رئاستكم دعمنا الكامل للعمل الذي ستشهده الأسابيع المقبلة ولرئاستكم، وأود أيضاً أن أنضم إلى الوفود الأخرى في توديع زميلينا الموقرين هشام بدر وألكسندر فازيل اللذين سيغادران المؤتمر. وآمل أن يبلغهما وفداهما أنني استمتعت كثيراً بالعمل معهما وأتمنى لهما كل التوفيق في مساعيهم القادمة.

السيد الرئيس، لا يخفى عليكم ولا على الوفود الأخرى، حسب ظني، أن هولندا قد أولت أهمية بالغة لمسألة تنشيط أعمال المؤتمر. لقد أعربنا عن آرائنا، وأعربنا أيضاً، مع الأسف، عن شعورنا المتنامي بالإحباط مرات عديدة هنا في مؤتمر نزع السلاح وفي نيويورك وفي مناسبات أخرى. نعم، شعورنا المتنامي بالإحباط، لأننا نقدر مسألة نزع السلاح المتعددة الأطراف بوصفها إحدى الأدوات المهمة التي يمكن، بل وينبغي، أن تساعدنا على تهيئة عالم أكثر أمناً واستقراراً. إن نزع السلاح المتعدد الأطراف، في رأينا، عامل أساسي لأمننا الجماعي.

لقد استنتجنا بالفعل في دورتنا السابقة بشأن هذه المسألة أن الفرصة الواقعية لبدء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح هنا في مؤتمر نزع السلاح لهذا العام ضعيفة جداً. ونحن الآن في نهاية آب/أغسطس وفي الجدول الزمني لمؤتمر نزع السلاح هذا يعني أننا اقتربنا من نهاية العام، وأكرر كلماتكم فأقول إن من المستبعد جداً أن تتمكن من وضع برنامج عمل، ومن ثم إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح لهذا العام. وهذا يعني ضياع عام آخر، وأياً كان نص تقريرنا إلى الجمعية العامة في وقت لاحق من هذا العام، فإن الرسالة الرئيسية في رأيي هي، مع الأسف، أن مؤتمر نزع السلاح فشل للعام الرابع عشر أو الخامس عشر على التوالي، لم أعد أذكر عدد السنوات على وجه التحديد، في تنفيذ ولايته.

ونظراً إلى الأهمية التي نوليها لهذه المسألة، فقد شاركنا بنشاط في الأعوام الماضية في صياغة وتقديم قرارات إلى اللجنة الأولى والجمعية العامة. وقدمنا في العام الماضي، بالتعاون مع زملائنا من جنوب أفريقيا وسويسرا، القرار ٦٦/٦٦ الذي اعتمد بتوافق الآراء. وكما سبق أن أشار زميلي السويسري، فإن اعتمادنا ذلك القرار بتوافق الآراء يعني أننا جميعاً نوافق على أن الجمعية العامة ينبغي لها، إذا لزم الأمر، أن تكون على أهبة الاستعداد لاستطلاع مزيد من الخيارات بشأن مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. فإذا كنا نبحث بالفعل نزع السلاح المتعدد الأطراف أمراً مهماً، وإذا كنا نلن بالفعل أن نزع السلاح المتعدد الأطراف أداة مهمة لتعزيز الأمن الجماعي، فإننا نعتقد أن من المهم النظر إلى الخيارات بفكر خلاق ومتفتح. إننا، كما قلنا مرات عديدة، مستعدون للنظر في جميع الخيارات ومناقشتها في إطار مؤتمر نزع السلاح وخارجه أيضاً، كما أننا، مثل العديد من الوفود الأخرى، أنفقنا وقتاً طويلاً في التفكير في خيارات ممكنة تكون مفيدة وصالحة. وأشعر بالأسف أنني لا أستطيع تقديم بيضة كولومبوس أو المفتاح السحري مثلما قال زميلي الأيرلندي آنفاً. إنني لم أسمع عن تقديم هذه البيضة أو المفتاح من قبل أي شخص آخر حتى الآن، وربما يكون من المستحيل أن نجد بيضة واحدة أو مفتاحاً واحداً، وسيكون من الصعب جداً العثور على الخيار المثالي؛ غير أنني أظن أيضاً أننا بفضل روح الابتكار الجماعي من الممكن أن نخرج بشيء يساعدنا على تحقيق تقدم ملموس. إننا من جانبنا لا نزال ندعم كل جهد يمكن أن يعيد مؤتمر نزع السلاح، بل والأهم من ذلك مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، إلى المسار الصحيح. وهذا أيضاً ما دعانا إلى أن ننظم، بالاشتراك مع ألمانيا، اجتماعات الخبراء بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد عُقدت الاجتماعات الأولى في أيار/مايو، وكما سبق أن ذكرتم، السيد الرئيس، ستُعقد الاجتماعات الثانية يومي الثلاثاء والأربعاء القادمين الموافق ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس هنا في قصر الأمم في القاعة ٧، وقد وُزعت الدعوات ومعها جدول الأعمال على جميع الوفود.

السيد الرئيس، إن التقدم المحرز في العمل المتعدد الأطراف عادةً ما يوصف بأنه مجموعة من ٩٩٩ خطوة إلى الوراء و ١٠٠٠ خطوة إلى الأمام. لذلك، كما سمعنا من

السفير بدر، لا غنى لأي دبلوماسي متعدد الأطراف عن قدر معين من الصبر، وبالتأكيد التفاؤل. ولذلك، دعوني أختتم كلمتي، رغم ما نشعر به من إحباط، دعوني أختتم كلمتي بالإعراب عن أمني في أنه سيتسنى لنا نحن المندوبين في مؤتمر نزع السلاح، وربما مجتمع الأمم المتحدة بشكل عام، إذا تحلينا بقدر كاف من روح الابتكار وتفتح الذهن والمرونة، أن نخطو الخطوة رقم ١٠٠٠ في وقت قريب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير فان دن إيسيل على بيانه. والمتحدث التالي في القائمة هو ممثل شيلي، السفير أوبارسي. تفضل لك الكلمة.

السيد أوبارسي (شيلي) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، إن وفد بلدي يقدم إليكم تهانيه. ويمكنكم أن تعولوا على دعمنا، وسنبذل بمحاولة الإيجاز قدر المستطاع. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا لمداخلات ومساهمات سفير مصر وسويسرا في هذا المحفل.

لقد أُشير في مناقشات شتى، ليس فقط في مناقشات المتعلقة بالتنشيط، إلى الأوضاع التي تؤثر في الإرادة السياسية، وهي فيما يبدو مفهوم رئيسي. وربما توجد أوضاع داخلية وخارجية ذات صلة بذلك، ولا يبدو من المجدي تأييد واحدة أو الأخرى؛ فمن المأمول أن تكونا متفاعلتين وأن تعزز إحدهما الأخرى في إطار دورة إيجابية.

ويبدو من الضروري، كما قال سفير هولندا، دعم مختلف الجهود الرامية إلى إحياء المؤتمر. وإذا احتجنا، في هذا الصدد، إلى الإشارة إلى التنشيط، نعتقد أن من المناسب القيام بذلك. بهذا المنطق سنشير إلى خمس نقاط محددة بوضوح - هي القواعد الإجرائية.

أولاً، اقترح أن تغيير القواعد الإجرائية قد يساعدنا على الاقتراب من المفاوضات. ولا تبدو الأوضاع مناسبة للتخلي عن قاعدة توافق الآراء. إنما الأمر الواضح هو أننا ينبغي أن نتجنب استخدام توافق الآراء الذي قد يقودنا إلى حالات من الشلل. وبإيجاز، لقد أصبحت قاعدة توافق الآراء نوعاً من الضمان المؤسسي أو شرطاً ضرورياً لكي يؤدي هذا المؤتمر مهامه. ونحن لا نرى في افتراض وجود مجال لتعديل هذه القاعدة خياراً واقعياً، مثلما لا نرى أن مواقف من يأملون في تغيير قاعدة توافق الآراء شرعية. وإنما الممكن هو الوصول إلى اتفاق أو ممارسات أفضل، مثل عدم اللجوء إلى توافق الآراء عند مناقشة المسائل الإجرائية.

وثانياً، يُزعم أن تمديد ولاية الرؤساء من شأنه أن يرفع إنتاجية المؤتمر. ويمكن النظر أيضاً في إمكانية تغيير هيكل الرئاسة الست، مما قد يُيسر العمل الموضوعي. نحن نفكر ببساطة في تدابير عملية، ولكننا في نهاية المطاف يجب أن نقيم ما إذا كان ينبغي للمؤتمر أن يواصل اجتماعاته بنفس الوتيرة.

وثالثاً، تمديد فترة برنامج العمل. وكما ذكر مراراً مساء هذا اليوم في هذه القاعة، إن برنامج العمل مسألة موضوعية. وليس من السهل تغيير هذه العملية السنوية، وفقاً للمادة ٢٧ من النظام الداخلي، ولكننا نعتقد أن من الضروري إيجاد سبيل، عن طريق اتفاق

خاص، لوضع برنامج عمل بإطار زمني يمكن، لأغراض استراتيجية، أن يتجاوز مدة سنة. وهذه المسألة ذات طابع سياسي أكثر منه إجرائي، ويجب أن تنعكس في برنامج عمل متوازن.

ورابعاً، استعراض آلية نزع السلاح: فنحن لا نعتمد إجراء تغييرات جذرية، إذ من الواضح أن الآلية لا تتماشى مع ما أُنقِص عليه في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ويمكن للروابط والتفاعل بين المحافل المختلفة أن تيسر عملية التنشيط. وينبغي أيضاً أن يُجرى، ربما في إطار هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، تقييم لقرارات اللجنة الأولى التي تتعلق العديد منها بشكل مباشر بجدول أعمال المؤتمر.

ومن الواضح أن الصلة بين هذا المؤتمر والجمعية العامة صلة خاصة، لكن لا ينبغي مطلقاً أن تكون قيداً على التفاعل الدينامي. فما يهمنا هو فعالية نزع السلاح المتعدد الأطراف، وهذه هي المسألة الأساسية وهي مسألة سياسية.

وخامساً، قيام نظام حديث متعدد الأطراف، وينبغي لآلية نزع السلاح أن تطمح إلى ذلك وأن تحظى بمزيد من المشاركة من المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى. أما إيجاد سبيل إلى تحقيق ذلك فهو مسؤوليتنا، إذ يؤثر ذلك في شرعية هذا المحفل ومصداقيته.

وأخيراً، أود أن أشير إلى أن الأمين العام للمؤتمر طرح أفكاره بشأن هذه المرحلة المهمة. ونحن نعتقد أن هذه المبادرات من الممكن أن تشمل تحليلاً لعملية التنشيط. وبشكل محدد، نحن نؤيد فكرة تناول الجوانب السياسية والإجرائية بصورة متوازنة، إذ هما مفهومان يعزز أحدهما الآخر.

والواضح أن من الصعب النظر في خيارات ملموسة لتنشيط المؤتمر في المناخ الحالي دون إحياء التزام سياسي موضوعي على نحو ما ذكر. وأختم كلمتي بالإشارة إلى أنه من الواضح أن هناك رغبة عامة في المحافظة على هذا المحفل ومن ثم فإن تناول مسألة التنشيط قد يكون مناسباً أيضاً.

وتعرب شيلي عن استعدادها لتقديم إسهام متواضع في هذه العملية لأننا لا ننوي الاستعاضة عن المؤتمر، وإنما إحياء أنشطته الموضوعية في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أيها الزملاء الأفاضل، اسمحوا لي أن أقول للمرة الثانية إن المترجمين الشفويين وافقوا على تقديم خدمات الترجمة الشفوية حتى الساعة ٦/١٥ مساءً، أي في تمام هذا الموعد. فإذا استلزم الأمر، يمكننا مواصلة الاجتماع دون ترجمة شفوية، ولكنني آمل أن نفرغ من كل مهامنا قبل الساعة ٦/١٥ مساءً. والآن أدعو ممثل السويد إلى أخذ الكلمة، فليتكلم.

السيد ليندل (السويد) (تكلم بالإنكليزية): إنني أدرك تماماً أن عقارب الساعة تدور، وسأتحدث بإيجاز شديد. السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنيكم على توليكم رئاسة المؤتمر في هذا المنعطف المهم، وأن أتمنى لكم النجاح في عملكم.

ستكون ملاحظاتي بشأن التنشيط موجزة، إذ إن الاتحاد الأوروبي أخذ الكلمة في المناقشات التي دارت يوم ١٤ حزيران/يونيه، كما أخذ وفد السويد الكلمة على أساس وطني في ذلك الوقت. إن موقف وفد بلدي لا يزال دون تغيير. فيلبيجاز، نحن نرحب بالنقاش على هذا النحو، وبالعديد من المقترحات التي قدمها كلٌّ من الأمين العام للمؤتمر والوفود. ويشمل ذلك، في جملة أمور، مقترحات بشأن فترة ولاية كل رئيس، وتمديد مدة أي برنامج عمل، والانفتاح بشأن توسيع نطاق العضوية، وزيادة الشفافية والشمول.

إننا نقرب من نهاية دورة أخرى، وفشلنا مرة أخرى على الأرجح في الاتفاق على برنامج عمل والقيام بعمل موضوعي، وهذا أمر مؤسف. إننا نرى أنه، في غياب المفاوضات الموضوعية، من المناسب أن يحول المؤتمر بعض اهتمامه إلى التنشيط والإصلاح، وقد يكون ذلك ضرورياً. أما كون ذلك كافياً أم لا فربما كان ذلك مسألة أخرى.

أما بعد، فنود أن نشير إلى أن المناقشات كانت سمة قيمة لدورة هذا العام، ربما مكّنت من تحقيق بعض التقدم. لذلك، إذا استمر الجمود في المؤتمر فسنرحب باستمرار المناقشات ومتابعتها على نحو سريع وعملي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل السويد على بيانه. وقد أبلغتني الأمانة أننا لا يمكننا، لأسباب تقنية، مواصلة الاجتماع بعد الساعة ٦/١٥ مساءً، ومن ثم أمامنا سبع دقائق لا أكثر. وسنرى كيف ستسير الأمور. فإذا استلزم الأمر سأختتم الاجتماع في الساعة ٦/١٥ مساءً، ويمكننا أن نتناول هذا البند في جلستنا العامة التي ستعقد في الأسبوع القادم.

طلب ممثل الجزائر الكلمة.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، يود وفد بلدي أن يعرب لجميع الزملاء المسلمين عن أطيب تمنياته بمناسبة عيد الفطر، وأن ينضم إلى المتحدثين السابقين في تمني التوفيق لسفيري سويسرا ومصر اللذين سيغادران مؤتمر نزع السلاح؛ ونود أن نشيد بجهودهما وإسهامهما في أعمال المؤتمر.

السيد الرئيس، إن رئاستكم تأتي في وقت يجب علينا فيه أن نتفاوض ونعتمد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة بشأن الأنشطة التي نُفذت خلال هذه الدورة والتي فشلت، مع الأسف، في تنفيذ العديد من قرارات الجمعية العامة التي أحالها إلينا الأمين العام في بداية الدورة؛ ويجب علينا فيه أيضاً أن ننظر في النتائج التي ليست هي الأخرى، مع الأسف، مشجعة.

وتأتي هذه الجولة الثانية من المناقشات المتعلقة بتنشيط أعمال المؤتمر في وقت مناسب، ونأمل أن تتيح لنا هذه الجولة تناول الأسباب الرئيسية للجمود الذي أصاب عملنا وأن ننظر معاً بروح المسؤولية الملقاة على عاتقنا في الطريق الذي نسلكه لكي يتمكن المؤتمر من الاضطلاع بولايته. وتلتزم الجزائر التزاماً صارماً بمؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح، وتعتقد أن أوضاع الأمن الدولي والتهديدات

والتحديات الأمنية المتعددة التي يواجهها المؤتمر تستلزم استجابة عاجلة. وتعتقد الجزائر أيضاً أن أعضاء المؤتمر قد يشككون في أهميته، في ضوء هذه المخاطر التي يواجهها. ولفهم الوضع الذي يحيط بالمؤتمر، ينبغي إجراء تحليل مستفيض للعلاقة بين الولاية والجو العام والنظام الداخلي وأداء المؤتمر. وينبغي أيضاً لهذا التحليل أن يأخذ في الحسبان الولايات المسندة للهيئات الأخرى ولحافل التفاوض الموازية التي قد يؤثر مجال أنشطتها تأثيراً مباشراً في أداء المؤتمر. وقد قدمت مجموعات مختلفة من الدول تفسيرات وتوضيحات وحلولاً مقترحة وفقاً لجدول أعمالها. ويرى وفد بلدي، بصورة أساسية، أن الشلل الذي أصاب المؤتمر لم ينجم عن النهج المعتمد. أما السبب الرئيسي، كما حدده المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح في الوثيقة A/66/125 المؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠١١، فهو مزيج من العوامل السياسية الناشئة أساساً عن الآراء المتباينة للدول ومجموعات الدول الأعضاء بشأن الأولويات التي يجب اعتمادها وكيفية تحقيق توازن بين الولايات وعناصر برنامج العمل، لا سيما برنامج عمل نزع السلاح النووي.

وينبغي الإشارة إلى أن المؤتمر أنشئ في عام ١٩٧٨ أثناء الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، بهدف تنشيط آلية نزع السلاح في ذلك الوقت. وتمثلت ولاية المؤتمر في التفاوض بشأن صكوك نزع السلاح بهدف تيسير تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في الدورة وحظيت فيه مسألة نزع السلاح النووي بأولى الأولويات.

ومنذ ذلك الحين، نجحنا في اعتماد اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولكن لم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ رغم النداءات المستمرة. وفيما عدا هذين الاستثنائين، لم يحقق المؤتمر أي تقدم، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي. علاوة على ذلك، تأخر تنفيذ التدابير المنهجية والتدرجية الرامية إلى إزالة الترسنات النووية بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها، بسبب موقف بعض الدول النووية. ومن ثم فإن المؤتمر ليس هو سبب الجمود وإنما هو أسير الافتقار إلى الإرادة السياسية، كما أدى الجمود الذي أصاب المؤتمر إلى إعاقه عملية نزع السلاح النووي بكاملها.

ومن الممكن دون شك إدخال بعض التعديلات البسيطة فيما يتعلق بأداء المؤتمر، أما النظر في إيجاد حل للمأزق الذي يواجهه المؤتمر من وجهة النظر تلك وحدها بتنقيح النظام الداخلي، مثلاً، عن طريق تضيق نطاق قاعدة توافق الآراء، فقد يقودنا إلى المسار غير الصحيح. لقد عمل مؤتمر نزع السلاح في الماضي في إطار نفس القواعد ونفس الاختصاصات التي لدينا الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يسرني مطلقاً أن أفعل ذلك، لكن يجب علينا أن نختتم الاجتماع في الساعة ٦/١٥ مساءً، وأود أن أطلب إليكم وإلى العضوين الآخرين، نيجيريا وجمهورية إيران الإسلامية، تقديم البيانات في جلستنا العامة القادمة، ولا بديل عن ذلك. وأعتقد أننا لم نكن نتوقع هذا العدد الكبير من البيانات الطويلة نسبياً في هذا المساء.

وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على الاهتمام البالغ بهذه المسألة. لذلك، اسمحوا لي أن أقول لكم إنني أعتقد أننا أجرينا مناقشات قيّمة جداً هذا المساء، وأود أيضاً بشكل خاص أن أشكر المترجمين الشفويين الذين وافقوا على العمل بعد الساعة السادسة.

ودعوني أحيطكم علماً بأن الاجتماع القادم سيُعقد يوم الثلاثاء ٢٨ آب/أغسطس في تمام العاشرة، وسوف نركز فيه على دراسة واعتماد التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.
